

## الباب الأول

### (أحوال الإسناد الخبري)

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه. ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسند إليه أو مستدأ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها<sup>(١)</sup>.

(لا شك أن قصد المخبر) أي: من يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فالجملة الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض آخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل: التحسر والتحزن، وفي قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَصَّعْتُهَا أَنْثَى ﴾ [آل عمران: ٣٦] وما أشبه ذلك.

(بخبره) متعلق بقصر (إفادة المخاطب) خبر إن.

(أما الحكم) مفعول الإفادة (أو كونه) أي: كون المخبر.

(عالمًا به) أي: بالحكم، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولاً ووقوعها وكونه مقصوداً

للمخبر بخبر لا يستلزم تحققه في الواقع.

(١) لكل من الجملة الفعلية والجملة الاسمية موجبة كانت أو سالبة مؤكدة تُؤكِّدُ إرادةً صحيحةً وصِدْقَ الإسناد فيها، أو تُؤكِّدُ تَحَقُّقَ صِدْقِ الإسناد فيها موجباً كان أو سالباً.

والأصل في بناء الجملة في اللسان العربي الجملة الفعلية، خالية عما يدلُّ على إرادة تأكيد النسبة فيها، مثل:

"أقترت الساعة - وانشق القمر - وأهلك الله المكذبين الأولين - ولا تخفى على الله خافية - وما انتصر

أولياء الشيطان على أولياء الرحمن".

ويؤكِّدُ الإسنادُ في الجملة الخبرية بمؤكدات، قد ينفرد بعضها، وقد يجتمع مع غيره بشروط، ويختص بعضها

بالجملة الفعلية، وبعضها يختص بالجملة الاسمية، وبعضها يؤكِّدُ به الجملتان الفعلية والاسمية.

وهذا مراد من قال: إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه على سبيل القطع، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: (زيد قائم). ومفهومه: أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ، فليفهم.

(ويسمى الأول) أي: الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته.

(فائدة الخبر والثاني) أي: كون المخبر عالماً به.

(لازمها) أي: لازم فائدة الخبر، لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم، لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار، كما في قولنا لمن حفظ التوراة: (قد حفظت التوراة)، وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناءً على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر، ويستفاد منه، والمراد بكونه عالماً بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه، وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح.

(وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أي: بفائدة الخبر ولازمها.

(منزلة الجاهل) فيلقى إليه الخبر وإن كان عالماً بالفائدتين.

(لعم جريه على موجب العلم) فإن من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء، كما يقال للعالم التارك للصلاة: (الصلاة واجبة) وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام، منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير، منه قوله تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

(فينبغي) أي: إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي.

(أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذراً عن اللغو.

(فإن كان) المخاطب.

(خالِي الذهن من الحكم والتردد فيه) أي: لا يكون عالماً بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا متردداً في أن النسبة هل هي واقعة أم لا.

وبهذا تبين فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه، فلا حاجة إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان.

(استغنى) على لفظ المبني للمفعول.

(عن مؤكادات الحكم) لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خالياً.

(وان كان) المخاطب (متردداً فيه) أي: في الحكم.

(طالباً له) بأن حضر في ذهنه طرف الحكم وتغير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها (حسن تقوية) أي: تقويته الحكم.

(بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويمكن فيه الحكم، لكن المذكور في "دلائل الإعجاز" أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمك.

(وان كان) أي: المخاطب (منكراً) للحكم (وجب توكيده) أي: توكيد الحكم.

(بحسب الإنكار) أي: بقدره قوة وضعفاً، يعني: يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد

الإنكار إزالة له.

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٤]) مؤكداً بأن وإسمية الجملة.

(وفي) المرة (الثانية) ﴿ رَبَّنَا عَلَّمْنَا مَا لَا بَشَرٌ لِّمِثْلِنَا وَإِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٦] مؤكداً بالقسم وإن

واللام وإسمية الجملة (لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا

أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ سَمَاءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [يس: ١٥]، وقوله: (إذ كذبوا) مبني على أن

تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة وإلا فالكذب أولاً اثنان<sup>(١)</sup>.

(١) قال القزويني: ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس الكندي عن قوله إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون عبد الله قائم وإن عبد الله القائم والمعنى واحد بأن قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم إخبار عن

(ويسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طليبا والثالث إنكاريا و) يسمى.  
 (إخراج الكلام عليها) أي: على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الأول  
 والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث.  
 (إخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى  
 ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس، كما في صورة إخراج الكلام  
 على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر.  
 (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أي: على خلاف مقتضى الظاهر.  
 (فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه) أي: إلى غير السائل.  
 (ما يلوح) أي: يشير (له) أي: لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل.  
 (له) أي: للخبر، يعني: ينظر إليه يقال: (استشرف فلان الشيء) إذا رفع رأسه لينظر  
 إليه ويسط كفه فوق حاجبيه كالمستظل من الشمس.  
 (استشرف الطالب المتردد نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٢٧]) أي: ولا  
 تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا كلام يلوح بالخبر  
 تلويحا ما ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام يتردد المخاطب في أنهم هل  
 صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا، فقليل:  
 (أنهم مفرقون) مؤكدا، أي: محكم عليهم بالإغراق.

---

قيامه وأن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر ويسمى النوع  
 الأول من الخبر ابتدائيا والثاني طليبا والثالث إنكاريا وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجا على مقتضى  
 الظاهر وكثيرا ما يخرج على خلافه فيتنزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر  
 فيستشرف له استشرف المتردد الطالب كقوله تعالى ( ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مفروقون ) وقوله  
 (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء) وقول بعض العرب:

( ففتنها وهي لك الفساد ... إن غناء الإبل الحساد )

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض.

(و) يجعل (غير المنكر كالمنكر إذا لاح) أي: ظهر.

(عليه) أي: على غير المنكر.

(شيء من إمارات الإنكار نحو: جاء شقيق) اسم رجل.

(عارضاً رعمه) أي: واضعاً على العرض فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا، لكن مجيئه

واضعاً الرمح على العرض من غير التفات وتميؤ إمارات أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم

عزل لا سلاح معهم فتزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله: [السريع]

(إن بني عمك فيهم رماح)<sup>(١)</sup>

مؤكداً بأن، وفي البيت على ما أشار إليه الإمام المازوني تهكم واستهزاء كأنه يرميه بأن

فيه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على

حمل الرماح على طريقة قوله:

أقول ليُحْرِزَ لِمَا التَّعَيَّنَا      تَنَكَّبَ لَا يَقْطُرُكَ الزُّحَامُ

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع إلى مضائق المجامع، كأنه يخاف عليه أن يداس

بالقوائم، كما يخاف على الصبيان والنساء لقله غنائه وضعف بنائه.

(و) يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أي: مع المنكر.

(ما إن تأمله) أي: شيء من الدلائل والشواهد أن تأمل المنكر ذلك الشيء.

(١) البيت لخلج بن نضلة، من السريع:

جاء شقيق عارضاً رعمه .... إن بني عمك فيهم رماح

هَلْ أَحَدُكَ الدَّهْرُ لَنَا ذَلَّةٌ .. أَمْ هَلْ رَمَتْ أُمَّ شَقِيقٍ سِلَاحُ

شقيق هنا: اسم رجل. والمعنى: جاء هذا الرجل واضعاً رعمه عرضاً مفتخراً بتصريف الرماح، مدلاً

بشجاعته، دالاً ذلك على إعجاب شديد منه واعتقاد بأنه لا يقوم إليه أحد من بني أعمامه كأنهم كلهم عزّل

ليس مع أحد منه رمح فليل له: تنكب وخل لهم. طريقهم لئلا تتراحم عليك رماحهم وتراكم عليك

أستها، إن بني عمك فيهم رماح كثيرة.

والشاهد فيه: تنزيل غير المنكر للشيء منزلة المنكر له إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار. وانظر معاهد

(ارتدع) عن إنكاره ومعنى كونه مع أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده، كما تقول لمنكر الإسلام: (الإسلام حق) من غير تأكيد؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام.

وقيل: معنى كونه معه أن يكون معه موجودا في نفس الأمر.

وفيه نظر؛ لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلًا عنده.

وقيل: معنى ما أن تأمله شيء من العقل.

وفيه نظر؛ لأن المناسب حينئذ أن يقال ما أن تأمل به؛ لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به.

(نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك. وبيانه: أن معنى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ أنه ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما معهم.

من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه، والأحسن أن يقال: إنه نظير لتزليل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله؛ فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى يصح ترك التأكيد.

(وهكذا) أي: مثل اعتبارات الإثبات.

(اعتبارات النفي) من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري تقول لخالي الذهن: ما زيد قائما، أو ليس زيد قائما. وللطالب: ما زيد بقائم. وللمنكر: والله ما زيد بقائم. وعلى هذا القياس.

## الإسناد الحقيقي والمجازي

(ثم الإسناد) مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا.

(منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا: الحيوان جسم والإنسان حيوان، وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الإسناد دون الكلام لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد وأوردهما في علم المعاني لأنها من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني.

(وهي) أي: الحقيقة العقلية.

(إسناد الفعل أو معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم

التفضيل والظرف (إلى ما) أي: إلى شيء.

(هو) أي: الفعل أو معناه.

(له) أي: لذلك الشيء كالفاعل فيما بنى له نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) أو المفعول فيما بنى

له نحو: (ضَرَبَ عَمْرُو) فإن الضاربية لزيد والمضروبية لعمر.

(عند المتكلم) متعلق بقوله له، وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع.

(في الظاهر) وهو أيضا متعلق بقوله له، وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد، والمعنى

إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله، وذلك بأن لا

ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف

له، وحقه أن يسند إليه سواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أو لا كإمات ومرض.

وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة:

الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا.

(كقول المؤمن: أنبت الله البقل).

والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل: أنبت الربيع البقل.

الثالث: ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خلق الله تعالى الأفعال كلها. وهذا المثال متروك في المتن.

(و) الرابع: ما لا يطابق الواقع والاعتقاد.

(نحو قولك: جاء زيد وأنت) أي: والحال أنك خاصة.

(تعلم أنه لم يجيء) دون المخاطب إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

(ومنه) أي: ومن الإسناد.

(مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكيميا ومجازا في الإثبات وإسنادا مجازيا.

(وهو إسناده) أي: إسناد الفعل أو معناه.

(إلى ملابس له) أي: للفعل أو معناه.

(غير ما هو له) أي: غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر.

وبهذا سقط ما قيل إنه إن أراد به غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله يتأول وهو ظاهر، وإن أراد به غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل: (أبنت الله البقل) مجازا باعتبار الإسناد إلى السبب.

(بتأول) متعلق بإسناده، ومعنى التأول تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له.

(وله) أي: للفعل، وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين.

(ملا بسات شتى) أي: مختلفة جمع شتيت كمريض.

(يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إليها.

(فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًا له<sup>(١)</sup>) أي: للفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنيًا للمفعول به (حقيقة كما مر) من الأمثلة.

(و) إسناده (إلى غيرهما) أي: غير الفاعل أو المفعول به، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول به.

(للملابسة): يعني: لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل.

(بجاز كقوله: ﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾) فيا بُني للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية.

(وسيل مفعم) في عكسه، أعني: فيا بُني للمفعول، وأسند إلى الفاعل، لأن السيل هو الذي يفعم أي يملأ، من: أفعمت الإناء، أي: ملأته.

(وشعر شاعر) في المصدر والأولى بالتمثيل بنحو: (جد جده) لأن الشعر ههنا بمعنى المفعول.

(ونهاره صائم) في الزمان.

(ونهر جار) في المكان، لأن الشخص صائم في النهار، والماء جار في النهر.

(١) المجاز العقلي: ويسمى: مجازاً حكيماً، ومجازاً في الإنبات، وإسناداً مجازياً، وهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له، أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه له، يعني غير الفاعل فيا بُني للفاعل، وغير المفعول فيا بُني للمفعول، بتأول متعلق بإسناده.

وحاصله أن تنصب قرينة صارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما هو له، كقولنا: في عيشة راضية، فيا بُني للفاعل وأسند إلى المفعول به، إذ العيشة مرضية، وسيل مفعم، في عكسه، اسم مفعول من: أفعمت الإناء: ملأته، وأسند إلى الفاعل.

والمجاز اللغوي: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته، أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح.

(وبنى الأمير المدينة) في السبب، وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الإسنادية أيضا من الإيقاعية نحو: أعجبني إنبات الربيع البقل، وجري الأنهار، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء: ٣٥] و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٢٣] ونومت الليل، وأجريت النهر. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥١]، والتعريف المذكور إنما هو للإسنادي. اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة. وههنا مباحث نفيسة وشحنها في الشرح.

(وقولنا) في التعريف.

(بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رائيا، الإنبات من الربيع، فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده، وكذا شفي الطيب المريض، ونحو ذلك، فقوله: (بتأول) يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة، وهذا تعريض بالسكاكي، حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط وللتبيه. على هذا تعرض المصنف في المتن فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب، واقتصر على بيان إخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا.

(ولهذا) أي: ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشرط التأول فيه.

(لم يحمل نحو قوله): [المقارب]

أشاب الصغير وأفنى الكبير      كر الغلدة ومر العشي<sup>(١)</sup>

(١) البيت للصلتان العبدى الحماسى من قصيدة من المقارب. ونسب الجاحظ في كتاب الحيوان هذه

الآيات للصلتان السعدى، وقال: هو غير الصلتان العبدى، وبعد البيت:

إذا ليلة أهرمت يَوْمها .. أتى بعد ذلك يوم فتى

نرُوحُ ونغدو لحاجتنا .. وحاجة مَنْ عَاشَ لا تنقض

تموتُ مع المرء حاجته .. وتبقى له حاجة ما بقى

ومعنى البيت: أن كرور الأيام ومرور الليالي يجعل الصغير كبيرا والطفل شاباً والشيخ فانياً.

والشاهد فيه: حل إسناد الافتاء إلى كرور الأيام ومرور الليالي على الحقيقة لكون إسناده إلى ما هو له عند

المتكلم في الظاهر. والصلتان العبدى هو قثم بن خبيبة بن عبد القيس وهو شاعر مشهور

على المجاز). أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشي مجاز.

(ما) دام (لم يعلم أو) لم.

(يظن أن قائله) أي: قائل هذا القول.

(لم يعتقد ظاهره) أي: ظاهر الإسناد لانتفاء التأول حيثئذ لا احتمال أن يكون هو معتقدا

للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل: (أنبت الربيع البقل).

(كما استدل) يعني ما لم يعلم ولو استدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل هذا

الاستدلال.

(على أن إسناد ميز) إلى جذاب الليالي.

(في قول أبي النجم: ميز عن) "عن الرأس".

(١) البيت هو:

مَيَّرَ عَنْهُ قُتْرَعًا عَنْ قُتْرَعِ

جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطَنِي أَوْ أَسْرَعِي

أَفْنَاهُ قَبْلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلُعِي

هذه الأبيات لأبي النجم العجلي، من قصيدة من الرجز، أولها:

فَدَأْ صَبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مَنْ أَنْ زَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ

وبعد الأبيات، وبعدها:

حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفَقٌ فَارْجِعْ

والقترعة: الخصلة من الشعر تترك على رأس الصبي، أو هي ما ارتفع من الشعر وطال، أو الشعر حوالي الرأس، وجمعها قنازع وقترعات، وجذب الليالي هو مضيتها واختلافها، ويقال: جذب الشهر، إذا مضى عامته، وأبطني أو أسرعي: صفة الليالي، أي: المقول فيها أبطني أو أسرعي، وقيل: حال منها، أي الليالي مقولاً فيها أبطني أو أسرعي، والصلع: انحسار شعر مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنه واستيلاء الجفاف عليها ولتظامن الدماغ عما يباسبه من القحف فلا يسقيه سقيه إياه وهو ملاق له، والمواراة: الستر.

ومعنى الأبيات: أن هذه الحبيبة - يعني أم الخيار زوجته - أصبحت تدعي علي ذنباً لم ارتكب شيئاً منها؛ لرؤيتها رأسي كراس الأصلع لكبري وشيخوختي، ميزو فصل مر الأيام ومضي الليالي الشعر الذي بقي حوالي الرأس وجوانبه، ثم قال: أفناه قبل الله وأمره للشمس بالطلوع والغروب.

(قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس.

(جذب الليالي) أي: مضيها واختلافها.

(أبطئي أو أسرعني) هو حال من الليالي على تقدير القول إلى مقولا فيها ويجوز أن يكون

الأمر بمعنى الخبر.

(مجاز) خبر إن، أي استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالي مجاز.

(بقوله) متعلق باستدل أي: بقول أبي النجم.

(عقبيه) أي: عقيب قوله: ميز عنه قنزعا عن قنزع.

(أفناه) أي: بالنجم أو شعر رأسه.

(قيل الله) أي: أمر الله تعالى وإرادته.

(للسمس اطلعيم) فإنه يدل على اعتقاده أنه من فعل الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ

والمفني، فيكون الإسناد إلى (جذب الليالي) بتأول بناء على أنه زمان أو سبب.

(وأقسامه) أي: أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين أو مجازيتهما.

(أربعة: لأن طرفيه) وهما المسند إليه والمسند.

(إما حقيقتان) لغويتان.

(نحو: أنبت الربيع البقل أو مجازان) لغويان.

(نحو: أحى الأرض شباب الزمان) فإن المراد بإحياء الأرض تمهيج القوى النامية فيها

وإحداث نضارتها بأنواع النبات والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي صفة تقتضي الحس

والحركة الإرادية، وكذا المراد بشباب الزمان: زمان ازدياد قواها النامية، وهو في الحقيقة

عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة.

---

والشاهد فيها: هو أن حمل إسناد تمييز الشعر إلى جذب الليالي مجاز بقرينة قوله أفناه.. إلى آخره. وانظر معاهد

(أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً.

(نحو: أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجازاً.

(وأحى الأرض الربيع) في عكسه ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه

المصنف ظاهر؛ لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو في معناه فيكون في مفرد وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز.

(وهو): أي المجاز العقل.

(في القرآن كثير) أي: كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية

قليلة. وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى:

﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ [الأنفال: ٢٢] أي: آيات الله.

﴿زَادْتُمْ إِيَّانَا﴾ [الأنفال: ٢٢] أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الأيالت لكونها

سبباً.

﴿يَذْبُحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٤] نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون،

لأنه سبب أمر.

﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧] نسب نزع اللباس عن آدم وهو فعل الله تعالى

حقيقة إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجر وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما أنه لهما لمن الناصحين.

(يوماً) نصب على أنه مفعول به لتتقون، أي: كيف تتقون يوم القيمة إن بقيتم على

الكفر يوماً.

﴿يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة

وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب هما يتسارع عند تفاقم

الشدايد والمحن أو عن طولها، وأن الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة.

﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢] أي: ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة.

(وهو غير مختص بالخبر) عطف على قوله: (كثير) أي: وهو غير مختص بالخبر؛ وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الإسناد الخبري يؤهم اختصاصه بالخبر.

(بل يجري في الإنشاء نحو: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦] لأن البناء فعل العملة.

وهامان سبب أمر، وكذا قولك: لينبت الربيع ما شاء، وليصم نهارك، وليجد جدك، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب فيه صدور الفعل أو الترك عنه، وكذلك قولك: ليت النهر جار، وقوله تعالى ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

(ولا بد له): أي: للمجاز العقلي.

(من قرينة) صارفة عن إرادة ظاهرة، لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة.

(لفظية كما مر) في قول أبي النجم من قوله: (أفناه) قيل: الله.

(أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أي: بالمسند إليه المذكور مع المسند.

(عقلا) أي: من جهة العقل يعني أن يكون بحيث لا يدعي أحد من المحققين والمبطلين

أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه يعده محالا.

(كقولك: محبتك جاءت بي إليك) لظهور استحالة قيام المجرى بالمحبة.

(أو عادة) أي: من جن جهة العادة.

(نحو: هزم الأمير الجند) لاستحالة قيام انهزام الجند بالأمير وحده عادة، وإن كان ممكنا

عقلا، وإنما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل: ضرب، وهزم، وغيره مثل: قرب، ويعد.

(وصدوره) عطف على استحالة، أي: وكصدور الكلام.

(عن الموحد في مثل: أشاب الصغير) وأفنى الكبير ... البيت. فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشي مجاز، لا يقال: هذا داخل في الاستحالة؛ لأننا نقول: لا نسلم ذلك، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول واحتجنا في إبطاله إلى الدليل؟.

(ومعرفة حقيقته): يعني: أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة، فمعرفة فاعله أو مفعولة الذي إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة.

(إما ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] أي: فما ربحوا في تجارتهم وإما خفية) لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل.

(كما في قولك: سرتني رؤيتك) أي: سرني الله عند رؤيتك.

(وقوله: [مجزوء الوافر]

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا      إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا<sup>(١)</sup>

(١) البيت لأبي نواس، من قصيدة من الوافر يهجو فيها الإعراب والأعرابيات ويذم عيشهم، وأولها:

دَعِ الرَّسْمَ الَّذِي دَفَّرَا ..... يُقَاسِي الرِّيحَ والمَطْرَا  
وَكُنْ رَجُلًا أَضَاعَ العِيرَ .. صَ فِي اللَّدَاتِ وَالْحَطْرَا  
أَلَمْ تَرِ مَا بَنَى كَيْسَى ..... وَسَابُرُونَ غَبْرَا  
تَنَازَلُ بَيْنَ دُجَلَةٍ ..... وَالْفُرَاتِ أَحْفَهَا شَجْرَا  
بِأَرْضِ بَاعَدَ الرَّحْمَنُ ..... عَنْهَا الطَّلْحُ والعُسْرَا  
وَلَمْ يَجْعَلْ مَصَائِدَهَا ..... يَرَايِمَاءَ وَلَا وَحْرَا  
وَلَكِنْ حُورَ غِزْلَانٍ ..... تُرَاعَى بِالْمَلَأَ بَقْرَا  
وَإِنْ شِئْنَا أَحْسَنَ الطَيْرِ ..... مِنْ حَافَاتِهَا زُمْرَا

إلى أن قال:

أما والله لا أشرأ ..... خلفت به ولا بطرا  
لو أن مُرْقَشًا حَيٌّ ..... تعلق قلبه ذكرا  
كان ثيابه أطلعن ..... من أزراره قَمْرَا  
ومر به بديوان الحف ..... حراج مضمخا عطرا

أي: يزيدك الله حسنا في وجهه لما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والإمعان.

وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون الإسناد إليه حقيقة، لأنه ليس لسرتني في: (سرتني رؤيتك) ولا ليزيدك في: (يزيدك وجهه حسنا) فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، وكذا أقدمني بلدك حق لي على فلان، بل الموجود ههنا هو السرور والزيارة والقدوم.

واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي: بأن الفعل لا بد وأن يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره، فزعم صاحب "المفتاح" أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف، وفي ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ.

(وأنكره) أي: المجاز العقلي.

(السكاكي) وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله.

يُوجِهُ سَابِرِي لَوْ... تَصَوَّبَ مَاؤُهُ قَطْرًا  
وَقَدْ خَطَّتْ حَوَاضَتَهُ.. لَه مِنْ عَنَبِ طُرُورَا  
يَعِينُ خَالِطَ التَّشْتِيرِ... فِي أَجْفَانِهَا حَوْرَا  
يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا... إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرَا  
لَا يَبْقَى أَنْ حُبَّ الْمُرِّ... دِيْلَفِي سَهْلَةً وَعَرَا  
وَلَا يَسِيَا وَيَعْضُهُمْ... إِذَا حَيْثُ انْتَهَرَا

والمعنى في البيت: أن وجهه لما فيه من نهاية الحسن وغاية الكمال، كلما كررت النظر فيه زاده الله عندك حسناً وبهاء، مع أن تكرار النظر إلى الشيء قلما يجلو. وانظر معاهد التنصيص: ٢٧/١.

(ذاهبا إلى أن ما مر) من الأمثلة.

(ونحوه استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة. وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به، مثل: أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردا بالذكر وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول: (مخالب المنية نشبت بفلان) بناءً.

(على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للإنبات، يعني: القادر المختار.

(بقرينة نسبة الإنبات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي.

(إليه) أي: إلى الربيع.

(وعلى هذا القياس غيره) أي: غير هذا المثال، وحاصله أن يشبه الفاعل المجازي

بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

(وفيه) أي: فيما ذهب إليه السكاكي.

(نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾

[الحاقة: ٢١] صاحبها لما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب

السكاكي، وقد ذكرناه وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي،

فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: فهو في صاحب

عيشة راضية، وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد.

(و) يستلزم (أن لا تصح الإضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل

الحقيقي.

(نحو: نهاره صائم؛ لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه) اللازمة من مذهبه لأن المراد

بالنهار حيثئذ فلان نفسه، ولا شك في صحة هذه الإضافة ووقوعها كقوله تعالى: ﴿قَمًا

رَبِحَتْ مَجَارِئُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] وهذا أولى بالتمثيل.

(و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالى: ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرَخًا ﴾ [غافر: ٣٦].

(هامان) لأن المراد به حيثئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء له والخطاب معه.

(و) يستلزم (أن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض، وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى<sup>(١)</sup>.

(على السمع) من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل، لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية، وغيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع.

(واللوازم كلها متفية) كما ذكرنا، فيتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم.

والجواب: أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: (مخالب المنية نشبت بفلان) هو السبع حقيقة، والسكاكي صرح بذلك في كتابه، والمصنف لم يطلع عليه.

(ولأنه) أي: ما ذهب إليه السكاكي.

(بتنقض بنحو: نهاره صائم) وليله قائم، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل

الحقيقي.

(١) قال الخطيب القزويني: المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بوساطة وضع كقولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة. قال: وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لثلا يمتنع طرده بها إذا قال الدهري عن اعتقاد أجهل وجاهل غيره أنبت الربيع البقل رايا إنباته من الربيع فإنه لا بسم كلامه ذلك محازا وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، وانظر الإيضاح ١/ ٣٠.

(لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما ضرح به السكاكي، والجواب: أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله:

لا تعجبوا من بلي غلالته      قد زرا أزراره على القمر<sup>(١)</sup>

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برئ عنه، ورأينا تركه أولى.

(١) البيت لأبي الحسن بن طباطبا العلوي، من المنسرح، وقيله:

يا من حكي الماء فرطاً رقتي ... وقلبة في قساوة الحجر  
يا لبت حظي كحظ ثوبك من .. جسمك يا واحداً من البشر

ويعد البيت، ورايته بلفظ:

قد زُرَّ كَيْثُهَا عَلَى الْقَمَرِ

ولعله أبلغ في المراد، والغلاة بكسر الغين المعجمة شعار يلبس تحت الثوب.

والشاهد فيه: ما في البيت الذي قلته، لأنه لو لم يجعله قمرأ حقيقاً لما كان للنهي عن التعجب معنى، لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملازمته للقمر الحقيقي، لا بسبب ملازمة إنسان كالقمر حسناً، ورد كون الاستعارة مجازاً عقلياً: بأن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له، للعلم الضروري بأنها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً، والموضع له هو السبب المخصوص، وأما التعجب والنهي عنه في البيت والذي قبله فللبناء على تناسي التشبيه، قضاء لحق المبالغة، ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً، حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضاً. وانظر معاهد التصبص ١/ ١٧٣.

## الباب الثاني

### (أحوال المسند إليه)

أي: الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي.  
 (إما حذفه) قدمه على سائر الأحوال؛ لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابق على وجوده، وذكره ههنا بلفظ الحذف، وفي المسند بلفظ الترك، تنيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه، حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به، ثم حذف بخلاف المسند، فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك عن أصله.  
 (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه، وإن كان في الحقيقة هو الركن من الكلام.

(أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين واللفظ) فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه، وإنما قال: (تخييل) لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن.  
 (كقوله قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل<sup>(١)</sup>) ولم يقل: أنا عليل، للاحتراز والتخييل المذكورين.

(أو اختبار تنبه السامع) عند القرينة هل يتنبه أم لا؟

(و) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا؟

(أو إيهام صوته) أي: صون المسند إليه.

(عن لسانك) تعظيما له (أو عكسه) أي: إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له.

(١) هو من الخفيف، ولا أعرف قائله، وتمامه:

سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

ومعناه ظاهر، والشاهد فيه حذف المسند إليه للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام، وهو قوله عليل أي أنا عليل، فحذف المتبدأ لما مر.

(أو تأتي الإنكار) أي: تيسره (لدى الحاجة) نحو: فاسق فاجر، عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول: ما أردت زيدا بل غيره.

(أو تعينه). والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يعني عن ذلك لكن ذكره لأمرين: أحدهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو مخالف لما يشاء وفاعل لما يريد إلى الله تعالى.

والثاني: التوطئة والتمهيد لقوله.

(أو ادعاء التعين له) نحو: (وهاب الألوفا) أي: السلطان.

(أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجرة أو سامة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية، أو نحو ذلك كقول الصياد: غزال، أي: هذا غزال، أو كالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل: جاء، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل: رمية من غير رام، أو ترك نظائره مثل: الرفع على المدح أو الذم أو الترحم. (وأمأ ذكره) أي: ذكر المسند إليه (فلكونه) أي: الذكر.

(الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه.

(أو للاحتياط لضعف التعميل) أي: الاعتماد.

(على القرينة أو للتنبيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى:

﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

(أو إظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو: أمير المؤمنين حاضر.

(أو إهانتة) أي: إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل: السارق اللثيم

حاضر.

(أو التبرك بذكره) مثل النبي عليه السلام قائل هذا القول.

(أو استلذازه) مثل الحبيب حاضر.

(أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب) أي: في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه؛ ولهذا يطال الكلام مع الأحياء وعليه.

(نحو: قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام:

﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٨].

وقد يكون الذكر للتهويل أو التعجب أو الإشهاد في قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

(وأما تعريفه) أي: إيراد المسند معرفة، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير، لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير.

(فبالإضمار لأن المقام للتكلم) نحو: أنا ضربت.

(أو الخطاب) نحو: أنت ضربت.

(أو الغيبة) نحو: هو ضرب؛ لتقدم ذكره إما لفظاً تحقيقاً أو تقديراً، وإما معنى للدلالة اللفظ عليه أو قرينة حال وإما حكماً.

(وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحداً كان أو أكثر؛ لأن وضع المعارف على أن

تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر.

(وقد يترك) الخطاب مع معين (إلى غيره) أي: غير معين.

(ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل.

(نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]) لا يريد

بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ مخاطباً معيناً قصداً إلى تفضيح حالهم.

(أي: تاهت حالهم في الظهور) لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها

رؤية راء دون راء.

وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أي: بهذا الخطاب.

(مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب.

وفي بعض النسخ: (فلا يختص بها) أي: برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف.

(وبالعلمية) أي: تعريف المسند إليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته.

(لإحضاره) أي: المسند إليه.

(بعينه) أي: بشخصه، بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه نحو: رجل عالم جاءني.

(في ذهن السامع ابتداء) أي: أول مرة، واحترز به عن نحو: جاءني زيد وهو راكب.

(باسم مختص به) أي: بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره. واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الإشارة أو الموصول أو المعرفة بلام العهد أو الإضافة، وهذه القيود لتحقق مقام العلمية وإلا فالقيود الأخير مغن عما سبق. وقيل: احترز بقوله ابتداء، عن الإحضار بشرط التقدم، كما في المضمرة الغائب والمعرف بلام العهد والموصول؛ فإنه يشترط تقدم ذكره أو تقدم العلم بالصلة.

وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم؛ فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع.

(نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]) فإنه أصله الإله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف، ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم، وزعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد، فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي.

وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي، كيف وقد اجتمعوا على أن قولنا: لا إله إلا الله كلمة التوحيد؟ ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد؛ لأن الكلي من حيث إنه كلي يحتمل الكثرة.

(أو تعظيم أو إهانة) كما في الألقاب الصالحة لذلك مثل: ركب علي، وهرب معاوية.  
 (أو كناية) عن معنى يصلح للعلم له نحو: (أبو هب فعل كذا) كناية عن كونه جهنميا  
 بالنظر إلى الوضع الأول، أعني الإضافي، لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أن  
 جهنمي فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر كاف في  
 الكناية.

وقيل في هذا المقام: إن الكناية كما يقال: (جاء حاتم) ويراد به لازمه، أي: جواد لا  
 الشخص المسمى بحاتم، ويقال: رأيت أبا هب أي جهنميا.  
 وفيه نظر؛ لأنه حيثئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء، ولو كان المراد ما ذكره  
 لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا إلى كافر، وقولنا: أبو جهل فعل كذا كناية عن  
 الجهنمي، ولم يقل به أحد<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية، بقوله تعالى:  
 ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ﴾ [المسد: ١]. ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي هب لا كافر  
 آخر.

(أو إيهام استلذاذه) أي: وجدان العلم لذیذا نحو قوله<sup>(٢)</sup>: [البسيط]

بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا      لَيْلِي مِّنْكَنْ أَمْ لَيْلِي مِنَ الْبَيْتِ

(أو التبرك به) نحو: الله الهادي، ومحمد الشفيع، أو نحو ذلك، كالتفؤل والتطير  
 والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام.  
 (وبالموصولية) أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول.

(١) قال الخطيب القزويني: وما ورد صالحا للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى (تبت يدا أبي هب)  
 أي جهنمي وإما لإيهام استلذاذه أو التبرك به وإما لاعتبار آخر مناسب.

(٢) البيت للشاعر قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ت ٦٨ هـ وأول هذه الأبيات:

يا مَرَحَةَ الرُّوحِ أَيْنَ الْحَيِّ وَأَكْبِدِي      كَهْفِي تَدُوبٌ وَبَيْتِ اللَّهِ مِنْ حَسْرِي  
 ها أَنْتِ عَجَاءٌ عَمَّا قَدْ سُئِلْتِ قَمًا      بِالْمَنْسَازِلِ لَمْ تَنْطِقِي لَمْ تُحْمَرِي.

(لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو: الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم، لقلة جدوى مثل هذا الكلام.  
(أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي: تقرير الغرض المسوق له الكلام.  
وقيل: تقرير المسند، وقيل: المسند إليه.

(نحو ﴿وَرَاوَدْتُهُ﴾) أي: يوسف عليه السلام، والمرادة مفاعلة من راد يروء، جاء وذهب، وكان المعنى: خادعته عن نفسه، وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج من يده، يحتال عليه أن يأخذ منه، وهي عبارة عن التمثل لموافقته إياها. والمسند إليه هو قوله.

(﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]) متعلق براودته، فالغرض المسوق له الكلام: نزاهة يوسف عليه السلام، وطهارة ذيله، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا، لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة.  
وقيل: هو تقرير للمرادة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة، وقيل: تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط. وظني أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم، وقد بينته في الشرح.  
(أو التفضيم) أي: التعظيم والتهويل.

(نحو: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ آيَمٍ مَّا عَشِيَهُمْ﴾ [طه: ١٧٨]) فإن في هذا الإبهام من التفضيم ما لا يخفى.

(أو تنبيه المخاطب على خطأ نحو: إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْتُمْ) أي: تظنونهم. [الكامل]

(إِخْوَانِكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا<sup>(١)</sup>).

(١) البيت لعبد بن الطبيب، من قصيدة من الكامل يعظ فيها بنه ويوصيهم بما هو المرضي شرعاً، وأولها:

أَبْنِي إِي قَدْ كَبُرْتُ وَرَأَيْتِي .. بَصِيءٌ قَدْ لُصِقَ مَسْتَمْتِي

أي: تهلکوا وتصابوا بالحوادث. ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: أن القوم الفلاني.

(أو الإيباء) أي: الإشارة.

(إلى وجه بناء الخبر) أي: إلى طريقة. تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته، يعينك تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك.

(نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]) فإن فيه إيباء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال وهو قوله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب، وقد استوفينا ذلك في الشرح.

(ثم أنه) أي: الإيباء إلى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام.

(ربما جعل ذريعة) أي: وسيلة.

فَلَنْ هَلَكْتُ لَقَدْ بَيْتٌ مَسَاعِيًا .. تَبَقَى لَكُمْ مِنْهَا مَا تُرِيعُ

وتروهم: من الآراء التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وجرى مجرى الظن لبنائه للمفعول، وانتصب إخوانكم على أنه مفعول ثان لتروهم، والغليل بالمعجمة: الحقد والضغن، وأن تصرعوا في محل رفع على أنه فاعل يشفي، والصرع: الطرح على الأرض كالصرع، وهو موضعه.

والمعنى: يا بني إن القوم الذين تظنونهم إخوانكم وتعتمدون عليهم في الشدائد بما ظنتم يشفي ما في في صدورهم من غليل العداوة وحرقتها أن تصرعوا وتصابوا بالحوادث، فإياكم واستهانهم والاعتقاد عليهم، وفيه إشعار بقولهم: الحزم سوء الظن، والثقة بكل أحد عجز.

والشاهد فيه: تنبيه المخاطب على الخطأ في ظنه، إذ في قوله إن الذين من التنبيه على الخطأ ما ليس في قولك إن القوم الفلانيين.

وعبلة بن الطيب: شاعر مجيد، ليس بالكثير، والطيب: لقب لأبيه، واسمه يزيد بن عمرو، ويتنهي نسبه لتميم، وهو مخضرم أدرك الإسلام فاسلم، وكان في جيش النعمان بن مقرن الذين حاربوا مزعه الفرس بالمداثر، وانظر معاهد التنصيص ٣٥/١.

(إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي: لشأن الخبر.

(نحو: إن الذي سمك) أي: رفع.

(السماء بنى لنا بيتاً) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد.

(دعائمه أعز وأطول)<sup>(١)</sup> من دعائم كل بيت. ففي قوله: إن الذي سمك السماء، إيباء إلى

أن الخبر المبني على أمر من جنس الرفع والبناء عند من له ذوق سليم. ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع.

(أو) ذريعة إلى تعظيم.

(شأن غيره) أي: غير الخبر.

(نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]) ففيه إيباء إلى أن

الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام.

وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو: إن الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف

فيه، أو لشأن غيره نحو: إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر، وقد يجعل ذريعة إلى تحقق الخبر

أي جعله محققاً ثابتاً نحو: [البسيط]

إِنَّ الَّتِي صَرَبَتْ بَيْتاً مُهَاجِرَةً      بِكَوْفَةِ الْجَدِ غَالَتْ وَدَّهَا غَوُلٌ

(١) البيت للفرزدق، وهو أول قصيدة طويلة من الكامل تزيد على مائة بيت، وبعده:

بَيْتاً بِنَاءً لَنَا الْمَلِيكَ وَمَا بَنَى ..... مَلِكُ السَّمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقَلُ

بَيْتاً زُرَّارَةً مَحْتَبٍ بِفَنَائِهِ ..... وَجَمَاشِعَ وَأَبُو الْفَوَارِسِ نَمِشَلُ

يَلْجُونَ بَيْتَ جَمَاشِعٍ فَإِذَا احْتَبَوْا .. بَرَزُوا كَأَنَّهُمُ الْجِبَالُ الْمُثَلُّ

يقال: سمك الشيء سمكاً إذا رفعه. ومعنى البيت ظاهر.

والمراد بالبيت في الكعبة، أو بيت المجد والشرف.

والشاهد فيه: جعل الإيباء إلى وجه الخبر وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه، وذلك لقوله: إن الذي سمك

السماء. ففيه إيباء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفع والبناء، بخلاف ما لو قيل إن الله أو الرحمن أو

غير ذلك، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها ولا أعظم.

وانظر معاهد التنصيص ٢٨/١.

فإن في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها بباء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبى عن زوال المحبة وانقطاع المودة.

ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل: (إن الذي سمك السماء) إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الإيحاء وتحقيق الخبر.

(وبالإشارة) أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة (لتمييزه) أي: المسند إليه.

(أكمل تمييز) لغرض من الأغراض.

(نحو: هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال.

(في محاسنه)<sup>(١)</sup> من نسل شيبان بين الضال والسلم، وهما شجرتان بالبادية، يعني:

يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر.

(أو التعريض بغياوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس.

(كقوله: [الطويل])

أولئك آبائي فحنتي بمثلهم إذا جمعنا يا جريئ المجمع<sup>(٢)</sup>

(١) قتله ابن الرومي، وتمامه:

مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ والسَّلْمِ

وهذا البيت من قصيدة من البسيط، وشيبان بن ذهل وشيبان بن ثعلبة قبيلتان، والضال والسلم: شجرتان من شجر البادية، وفرداً: منصوب على المدح أو الحال.

والعنى: هذا المشار إليه صاحب الاسم المشهور إذا ذكر رجلاً فرداً في محاسنه وفضاله من نسل شيبان وأولاد هذه القبيلة المقيمين بالبادية، والإقامة بها مما تمدح به العرب لأن فقد العز فغني الحضر.

والشاهد فيه: تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض وصلاحته بأن يصح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حساً، ثم الغرض المرجب له أو المرجح تفصيل يأتي ضمن الشواهد إن شاء الله تعالى، وتعريفه بالإشارة هنا لتمييزه أكمل تمييز، وذلك في قوله: هذا أبو الصقر.

لصحة إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حساً.

ومثله قول المتنبي من الطويل:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا .. وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا صدوا، وانظر معاهد التنصيص ٣٩/١.

(أو بيان حاله) أي: المسند إليه.

(في القرب أو البعد أو التوسط كقولك: هذا أو ذاك أو ذلك زيد). وآخر ذكر التوسط؟ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة، من حيث أنها تبين أن هذا مثال للقريب، وذاك للمتوسط وذلك لبعيد، وعلم المعاني من حيث أنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان.

(أو تحقيره) أي: تحقير المسند إليه.

(بالقرب نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آيَاتِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، أو تعظيمه بالبعد نحو: ﴿إِنَّمَا يَأْتِي السُّرَابُ مَنَازِلَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ يَوْمًا لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ١-٢]) تنزيلاً لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة. (أو تحقيره بالبعد؛ كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة. ولفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب، عينا كان أو معنى، وكثير ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم الحاضر بلفظ ذلك لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد.

(١) البيت للفرزدق، من قصيدة من الطويل يفتخر بها على جرير، أولها:

مَنَا الَّذِي اخْتَبَرَ الرَّجَالَ سَاهَةً.... وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّهَارِعَ  
وَمَنَا الَّذِي أُعْطِيَ الرَّسُولَ عَطِيَّةً..... أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعِيُونَ دَوَامِعَ  
وَمَنَا الَّذِي يُعْطَى الْمُتَيْنِ وَيَشْتَرِي.... الْقَوَالِي وَيَعْلُو فَضْلُهُ مَنْ يُدَافِعُ  
وَمَنَا حَظِيْبٌ لَا يِعَابُ وَحَامِلٌ..... أَعْرُ إِذَا التَّصَّتْ عَلَيْهِ الْمَجَامِعُ  
وَمَنَا الَّذِي أَحْيَا الرَّيْبِدَ وَغَالِبٌ.... وَعَمْرُو وَمَنَا حَاجِبٌ وَالْأَفَارِعَ  
وَمَنَا الَّذِي قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْوَجَى.... لِنَجْرَانٍ حَتَّى صَبَحَتْهُ التَّرَائِعُ

وبعده البيت، وهي طويلة.

ومعنى البيت التعجيز لأنه قد تحقق عنده أن ليس للمخاطب مثل آياته.

والشاهد فيه: إيراد المسند إليه اسم إشارة للتعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس، وذلك ظاهر في البيت. وانظر معاهد التنصيص ٤١/١.

(أو للتنبيه) أي: تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه.

(عند تعقيب المشار إليه بأوصاف) أي: عند إيراد الأوصاف على عقيب المشار إليه يقال عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر فساد ما قيل أن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف.

(على أنه) متعلق بالتنبيه أي للتنبيه على أن المشار إليه.

(جدير بما يرد به بعلمه) أي: بعد اسم الإشارة.

(من أجلها) متعلق بجدير، أي: حقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه.

(نحو) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٣-٥] عقب المشار إليه وهو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ بأوصاف متعددة من الإيذان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك.

ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيها على أن المشار إليهم إحقاق بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل انصافهم بالأوصاف المذكورة. (وباللام) أي: تعريف المسند إليه باللام.

(للاشارة إلى معهود) أي: إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية.

(نحو): ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ أي: ليس الذكر (الذي طلبت) امرأة عمران.

(كالتى) أي: كالأنثى التي (وهبت) تلك الأنثى (ها) أي: لامرأة عمران فالإنثى إشارة إلى ما تقدم ذكره صريحا في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، لكنه ليس بمسند إليه.

والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، فإن لفظة (ما) وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس، إنما كان للذكور دون الإناث وهو المسند إليه. وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد. (أو) للإشارة (إلى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد.

(كقولك: الرجل خير من المرأة. وقد يأتي) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الأفراد. (باعتبار عهديته للذهن) لمطابقة ذلك الواحد مع الحقيقة، يعني: يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتخذة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهوداً في الذهن وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً إياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته.

وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها غير معين. (كقولك: ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ﴾ [يوسف: ١٣].

(وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة ومرصوفاً بها ونحو ذلك، وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة. وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله: [الكامل].

ولقد أمر على اللثيم يسبني

(وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة.

(الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١]) أشير بالأم إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه، لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرناه بحسب المقام والقرينة.

ولهذا قلنا: إن الضمير في قوله: يأتي، وقد يفيد عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن لتمييز عن أسماء الأجناس النكرات مثل: الرجعي ورجعي، وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازهم عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى .... فليتأمل.

(وهو) أي: الاستغراق.

(ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة.

(نحو: عالم الغيب والشهادة، أي: كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف.

(نحو: جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو) أطراف.

(مملكته) لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا.

قيل: المثال مبني على مذهب المازني وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول.

وفيه نظر؛ لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره، نحو: المؤمن والكافر والعالم والجاهل؛ لأنهم قالوا: هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف.

أو غيره. والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق نحو: أكرم الذين يأتونك إلا زيدا واضرب القاعدين والقائمين إلا عمرا وهذا ظاهر.

(واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره.

(اشمل) من استغراق المثني والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد،

والمثني إنما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة.

(بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل) فإنه لا

يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم.

وأما في المعرف باللام فلا نسلم بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من

الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير

وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة. ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن

أفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه

بقوله.

(ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد الاسم لأن الحرف) الدال على الاستغراق كحرف

النفي ولام التعريف.

(إنما يدخل عليه) أي: على الاسم المفرد حال كونه.

(بجردا عن) الدلالة على.

(معنى الواحدة) وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التماثل اللفظي.

(ولانه) أي: المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق.

(بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وإن

حكاه الأخص في نحو: أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض.

(وبالإضافة) أي: تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف.

(لأنها) أي: الإضافة.

(أخصر طريق) إلى إحضاره في ذهن السامع.

(نحو هواي) أي: مهوأي.

وهذا أخصر من الذي أهواه ونحو ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط

السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل.

(مع الركب اليمانيين مصعد)<sup>(١)</sup> أي: مبعث ذاهب في الأرض وتمامه:

(١) قائله جعفر بن علبه، من أبيات من الطويل قالها وهو مسجون، وتمامه:

جَنِيْبٌ وَجُنَيْبَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ

وَالْأَيَاتُ:

عَجِبْتُ لِسِرَاهَا وَأَنِّي تَخَلَّصْتُ .. إِلَى وَبَابِ السَّجْنِ يَتَلَقَّفُ مُعَلَّقٌ  
الْمَثُ فَحَيْثُ ثُمَّ وَلَّتْ فَوَدَعْتُ .. فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَلِمَاتِ التَّنْفِيسِ تَرَهَّقُ  
فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَحَشَعْتُ بَعْدَكُمْ .. لِشَيْءٍ وَلَا أَتِي مِنَ الْمَوْتِ أُفْرَقُ  
وَلَا أَنَّ قَلْبِي يَزِدُّهُ وَيَعْلَمُكُمْ .. وَلَا أَنِّي بِالْمَشِيِّ فِي الْقَيْدِ أُخْرَقُ  
وَلَكِنْ عَرَّضْتَنِي مِنْ هَوَاكِ ضَلَّاتَةٍ .. كَمَا كُنْتُ أَلْقَى مِنْكَ إِذْ أَنَا مُطْلَقٌ

والركب: ركبان الإبل، اسم جمع، أو جمع، وهم العشرة فصاعداً، وقد يكون للخيال، ويجمع على أركب وركوب، والأركوب بالضم أكثر من الركب، والركية محركة أقل، ومصعد: من أصعد أي ذهب في الأرض وأبعد. وجنيب: أي مجنوب مستبج، والجثنان: الجسم والشخص، والجثمان: جماعة البدن والأعضاء من الناس وسائر الأنواع العظيمة الخلق، وذكر الخليل أمها بمعنى واحد، والموثق: المقيد. والمعنى فيه: هواي منضم إلى ركبان الإبل القاصدين إلى اليمن لكون الحبيب معهم، ويدني مأسور مقيد بمكة.

الشاهد فيه: تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف إذ هي أخصر طريق إلى إحضاره في ذهن السامع، وهو في البيت قوله هواي أي مهوأي وهو أخصر من قولهم الذي أهواه، أو غير ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيه على الرحيل.

وجعفر بن علبه هو ابن ربيعة بن عبد يغوث بن معاوية بن صلاة بن المعقل بن كعب بن الحرث بن كعب، ويكنى أبا عارم، وعارم: ابن له، وقد ذكره في شعره، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، شاعر مقل غزل فارس مذكور في فوارس قومه، وكان أبوه علبه بن ربيعة شاعراً أبيضاً، ومات جعفر هذا مقتولاً في قصاص أختلف في سبيله.

فقيل: إن جعفر بن علبه وعلي بن جعدب الحارثي القناني والنضر بن مضارب المعاوي خرجوا فأغاروا على

## جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ

الجنيب: المجنون المستبج. والجثمان: الشخص. والموتق: المقيد. ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر.

(أو لتضمنها) أي: التضمن الإضافة.

(تعظيما لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) في تعظيم المضاف إليه.

(عبيدي حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا.

(أو) في تعظيم المضاف.

(عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة.

(أو) في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه.

(عبد السلطان عندي) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند إليه.

المضاف وغير ما أضيف المسند إليه وهذا معنى قوله أو غيرهما.

(أو) لتضمنها.

(تحقيرا) للمضاف.

(نحو: ولد الحجام حاضر) أو المضاف إليه نحو: ضارب زيد حاضر أو غيرهما، نحو:

ولد الحجام جليس زيد، أو لا غنائها عن تفصيل متعذر نحو: اتفق أهل الحق على كذا، أو

متعسر نحو: أهل البلد فعلوا كذا، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على

بعض نحو: علماء البلد حاضر ون، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

وإن بني عقيل خرجوا في طلبهن واقتروا عليهم في الطرق، ووضعوا عليهم الأرصاء في المضائق، فكانوا كلما أفلتوا من عصابة لقيتهم أخرى، حتى أنهتوا إلى بلاد بني نهد فرجعت عنهم بنو عقيل، وقد كانوا قتلوا فيهم فاستعدت عليهم بنو عقيل السري بن عبد الله الهاشمي عامل مكة لأبي جعفر المنصور، فأرسل إلى أبيه علي بن ربيعة، فأخذه بهم وحبسه حتى دفعهم وسائر من كان معهم إليه، فأما النضر فاستقيد منه بجرأحة وأما علي بن جعدب فأقلت من السجن، وأما جعفر بن علي فآقامت عليه بنو عقيل قسامة أنه قتل صاحبهم فقتل به. وانظر معاهد التصحيح ٤٣/١.

(وأما تنكيره) أي: تنكير المسند إليه.

(فلأفراد) أي: للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس.

(نحو: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾ [القصص: ٢٠] أو النوعية) أي:

للقصد إلى نوع منه.

(نحو ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة: ٧]) أي: نوع من الأغطية وهو غطاء

التعامي عن آيات الله تعالى، وفي "المفتاح": إنها للتعظيم، أي: غشاوة عظيمة.

(أو التعظيم أو التحقير كقوله: له حاجب) أي: مانع عظيم.

(في كل أمر يشينه) أي: يعيبه.

(وليس له عن طالب العرف حاجب) أي: مانع حقير فكيف بالتعظيم.

(أو التكثر كقولهم: إن له لإبلا وإن له لغناء، أو التقليل نحو: ﴿ورضوان من الله أكبر﴾

[البقرة: ٧٢]).

والفرق بين التعظيم والتكثر: أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثر

باعتبار الكميات والمقادير تحميها، كما في الإبل، أو تقديرا كما في الرضوان، وكذا التحقير

والتقليل، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال:

(وقد جاء) التكرير.

(للتعظيم والتكثر نحو: ﴿إِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]) من قبلك.

(أي رسل ذووا عدد كثير) هذا ناظر إلى التكثر.

(و) ذووا.

(آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم. وقد يكون للتحقير والتقليل معا، نحو: حصل لي

منه شيء، أي: حقير قليل.

(ومن تنكير غيره) أي: غير المسند إليه.

(للأفراد أو النوعية نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥]) أي: كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدابة. (و) من تنكير غيره.

(للتعظيم نحو: ﴿فَأَذْتَرْنَا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]) أي: حرب عظيم. (وللتحقير نحو: ﴿إِنْ نُّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]) أي: ظنا حقيرا ضعيفا إذا الظن مما يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع الامتناع نحو: (ما ضربته إلا ضربا) على أن يكون المصدر للتأكيد، لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره.

واعلم أنه كما أن التنكير الذي في معنى البعضية يقيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أراد محمدا صلى الله عليه وآله، ففي هذا الإيهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى.

(وأما وصفه) أي: وصف المسند إليه، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الأنسب ههنا وأوفق بقوله: وأما بيانه وأما الإبدال عنه، أي: وأما ذكر النعت له.

(فلكونه) أي: الوصف بمعنى المصدر، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنيه ويضميره معناه الآخر على ما سيجمع في البديع. (مبين له) أي: للمسند إليه.

(كاشفا عن معناه كقولك: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله) فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفه له.

(ومثله في الكشف) أي: مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه.

(قوله: [المنسرح])

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الـ      ظَنَّ كَأَن قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا<sup>(١)</sup>

فإن (الألَمعي) معناه الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس بمسند إليه؛ لأنه إما مرفوع على أنه خبر أن في البيت السابق أعني قوله:

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّاحَةَ وَالـ      سَجْدَةَ وَالْبِرَّ وَالتَّقْوَى جُمَعَا

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن أو بتقدير أعني، وخبر إن حيثئذ في قوله بعد عدة أبيات شعر:

أودى وَهَل تَنْفَعُ الإِشَاحَةُ مِنْ      شَيْءٍ لَمِنَ قَدْ يُجَاوِلُ البِدْعَا  
(أو) لكون الوصف.

(١) البيت لأوس بن حجر من قصيدة من المنسرح قالها في فضالة بن كلدة يمدحه بها في حياته ويرثيه بعد وفاته، أولها:

أَبَيْهَا النَّفْسُ أَجْلِي جَزَعَا .. إِنَّ الَّذِي تَحذِرِينَ قَدْ وَقَعَا  
إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّاحَةَ ... وَالتَّقْوَى وَالْبِرَّ وَالتَّقَى جُمَعَا

وبعد البيت، ويعده:

المُخْلَفَ المُتَلَفَ المُرْزَأَ لَمْ ... يَمْنَعُ يَضْعَفُ وَلَمْ يَمْتِ طَبَعَا  
وَالْحَافِظَ النَّاسِ فِي مَحْوِطٍ إِذَا .. لَمْ يُرْسِلُوا تَحْتَ عَائِدِ رُبَعَا  
وَعَزَبِ الشَّمَالِ الرِّيَاحِ وَقَدْ .. أَمَسَى كَمِيعِ القَنَاةِ مُتَلَفَعَا

الألَمعي واليلمعي: الذكي المتوقد ذكاء، وسئل الأصمعي عن مضي الألَمعي فأنشد البيت، ولم يزد عليه، وهو إما مرفوع خبر إن، أو منصوب صفة لاسمها، أو بتقدير أعني، وخبرها في قوله بعد أبيات:

أودى فَمَا تَنْفَعُ الإِشَاحَةُ مِنْ ... أَمْرٍ لَمِنَ قَدْ يُجَاوِلُ البِدْعَا

والشاهد فيه كون جملة قوله الذي يظن بك الظن. وصفاً كاشفاً عن معنى الألَمعي، لا كونه وصفاً للمسند إليه.

وبيت أوس هذا تداول معناه الشعراء، قال أبو تمام من الكامل:

ولذلك قيل مِنَ الظنونِ جِبِلَّةٌ .. عِلْمٌ، وفي بعض القلوبِ عِيُونٌ، وانظر معاهد التنصيص ٤٨/١.

(مخصصا للمسند إليه أي مقلدا اشتراكه أو رافعا احتماله، وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في التكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف.

(نحو: زيد التاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره.

(أو) لكون الوصف.

(مدحا أو ذما نحو: جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف) أعني زيدا.

(قبل ذكره) أي: ذكر الوصف وإلا لكان الوصف مخصصا.

(أو) لكونه.

(تأكيدا نحو: أمس الدابر كان يوما عظيما) فإن لفظ أمس مما يدل على الدبور. وقد

يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ

يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام: ٣٨] حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان أن

القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

(وأما توكيده) أي: توكيد المسند إليه.

(فللتقرير) أي: تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله أعني جعله مستقرا محققا

ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو: جاءني زيد زيد، إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ

المسند إليه أو عن حمله على معناه.

وقيل: المراد تقرير الحكم نحو: أنا عرفت، أو المحكوم عليه نحو: أنا سعت في

حاجتك وحدي أو لا غيري.

وفيه نظر؛ لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء، إذ تأكيد المسند إليه لا يكون التقرير

الحكم قط وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا.

(أو لدفع توهم التجوز) أي: التكلم بالمجاز نحو: قطع اللص الأمير الأمير، أو نفسه

أو عينه لثلاثيهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنما القاطع بعض غلمانه.

(أو) لدفع توهم.

(السهو) نحو: جاءني زيد زيد، لثلاثا يتوهم أن الجائي غير زيد، وإنما ذكر زيداً على سبيل

السهو.

(أو) لدفع توهم.

(عدم الشمول) نحو: جاءني القوم كلهم أو أجمعون؛ لثلاثا يتوهم أن بعضهم لم يجرى إلا

أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في

حكم شخص واحد كقولك: بنو فلان قتلوا زيدا، وإنما قتله واحد منهم.

(وأما بيانه) أي: تعقيب المسند إليه بعطف البيان.

(فلايضاحه باسم مختص به نحو: قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح

لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعها.

وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله: [البسيط]

وَالْمُؤْمِنِينَ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانٌ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

فإن الطير عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسماً يختص بها.

وقد يجرى عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغُبِّيَّةَ نَبِيَّةَ الْحَرَامِ

قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكر صاحب الكشاف: أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة

جئ به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك.

(وأما الإبدال منه) أي: من المسند إليه.

(فلزيادة التقرير) من إضافة المصدر إلى المفعول أو من إضافة البيان أي الزيادة التي هي

التقرير، وهذا من عادة افتنان صاحب "الفتاح" حيث قال في التأكيد للتقرير، وههنا لزيادة

التقرير.

١٠٠ ..... مختصر المعاني للتفتازاني

ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة وهي الالتهاء إلى أن الغرض من البدل، هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقدير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد، فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق.

(نحو: جاءني أخوك زيد) في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير.

(وجاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض.

(وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتغال، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور، أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتغال فلان معناه: أن يشمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له. وبالجملية يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو: أعجبتني زيد إذا أعجبتك علمه، بخلاف: ضربت زيدا إذا ضربت حمارة، ولهذا صرحوا بأن نحو: جاءني زيد أخوه، بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة، ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

(وأما العطف) أي: جعل الشيء معطوفا على المسند إليه.

(فالتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو: جاءني زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلا للفاعل، بأنه زيد وعمرو، من غير دلالة على تفصيل الفعل، بأن المجيئين كانا معا، أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة. واحترز بقوله مع اختصار عن نحو: جاءني زيد، وجاءني عمرو، فإن فيه تفصيلا للمسند إليه، مع أنه ليس من عطف المسند إليه. وما يقال من أنه احتراز عن نحو: جاءني زيد، جاءني عمرو، من غير عطف، فليس بشيء، إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول، ونص عليه الشيخ في "دلائل الإعجاز".

(أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولاً، ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي: مع اختصار.

واحتراز بقوله كذلك عن نحو: جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة.

(نحو: جاءني زيد وعمرو، أو ثم عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند؛ إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ، وثم على التراخي، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس.

فمعنى تفصيل المسند فيها: أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً، وبالتابع ثانياً من حيث أنه أقوى من أجزاء المتبوع أو اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي.

فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضاً تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل أو لتفصيلها معاً.

قلت: فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء، وبين أن يكون الشيء مقصودًا منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً وإنما سبق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر، فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه.

(أورد السامع) عن الخطأ في الحكم.

(إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد أو أنها جاءك جميعاً، ولكن أيضاً للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى أن نحو: ما جاءني زيد، لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنها جاءك جميعاً. وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجمع عنهما جميعاً.

(أو صرف الحكم) عن المحكوم عليه.

(إلى) محكوم عليه.

(آخر نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو) فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الإضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم. ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي أن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع.

والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون.

معنى: ما جاءني زيد بل عمرو، أن عمرا لم يجيء وعدم مجيء زيد زيدا، ومجيئه على الاحتمال، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو، أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور. فقيه إشكال.

(أو للشك) من المتكلم.

(أو التشكيك للسامع) أي: إيقاعه في الشك.

(نحو: جاءني زيد أو عمرو) أو للإبهام نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤] أو للتخيير أو للإباحة نحو: ليدخل الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما: أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير.

وأما فصله: أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، وإنما جعله من أحوال المسند إليه، لأنه يقترن به أولا، ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له.

(فلتخصيصه) أي: المسند إليه.

(بالمسند) يعني: لقصر المسند على المسند إليه، لأن معنى قولنا: زيد هو القائم، أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز به إلى عمرو، فالباء في قوله: فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم: خصصت فلانا بالذكر، أي: ذكرته دون غيره، كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر، أي منفردا به، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال في: ﴿ يَاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه: نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك. وأما تقديمه: أي تقديم المسند إليه.

(فلكون ذكره أهم) ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام، بل لا بد من أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب؛ فلذا فصله بقوله:

(إما لأنه) أي: تقديم المسند إليه.

(الأصل) لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم؛ فقصدوا أن يكون في الذكر أيضاً مقداً.

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي: عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل، فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول.

(وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المبتدأ تشويقاً إليه) أي: الخبر.

(كقوله: [الخفيف])

وَالَّذِي حَارَتِ الْبِرِّيَّةُ فِيهِ  
حَيَوَانَ مُسْتَحَدَّتْ مِنْ جَمَادٍ<sup>(١)</sup>

(١) البيت لأبي العلاء المعري، من قصيدة من الخفيف يرثي بها فقياً حنفياً أولها:

غَيْرُ مُجْدٍ فِي مَلْتِي وَاعْتِقَادِي ..... نَوْحُ بَاكِ وَلَا تَرْتُمُ شَادِي  
وَشِيءٌ صَوْتُ النَّعْيِ إِذَا قَيْسٌ ... بصوتِ البشيرِ في كلِ نادِي  
أَبَكَّتْ تَلَكُمُ الْجَمَامَةَ أُمٌ ..... غَنَّتْ عَلَى فِرْعَ غُصْنِهَا الْمِيَادِ  
صَاحِ هَدَى قُبُورِنَا تَمَلُّأً ... الرَّحْبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادِ

وهي طويلة ومنها:

وَالْفَتَى ظَاعِرٌ وَيَكْفِيهِ ظِلُّ النَّسَمِ ..... نَدْرَ حَزَبِ الْأَطْنَابِ وَالْأَوْتَادِ  
بَانَ أَمْرُ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّأ ..... سُسُ قَدَّاعٍ إِلَى صَلَاكِ وَهَادِي

ويعده البيت، وبعده:

فَاللَّيْبُ اللَّيْبُ مَنْ لَيْسَ ..... يَغْتَرُّ بِكَوْنِ مَصِيرِهِ لِلْفَسَادِ

يقول: تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني، وفي أن أبدان الأموات كيف تحيا من الرفات، وبعضهم يقول به، وبعضهم ينكره، وبهذا تبين أن المراد بالحيوان المستحدث من الجهاد ليس آدم عليه السلام، ولا ناقة صالح، ولا ثعبان موسى، عليها السلام، إذ لا يناسب السياق.

وقال الإمام أبو محمد بن السيد البطليوسي حين شرح سقط الزندي هذا البيت: يريد أن الجسم موات بطبعه، وإنما يصير حساساً متحركاً باتصال النفس به، فإذا فارقت عند الموت عاد إلى طبعه، فالحياة للنفس جوهرية، وللجسم عرضية، فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقت النفس ولا تعدمها النفس.

يعني: تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله:

بَانَ أَمْرُ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ  
سُ قَدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

يعني: بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به.

(وأما التعجيل المسرة أو المساءة للتفاضل) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل

المساءة (نحو: سعد في دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتعجيل المساءة.

(وإما لإيهام أنه) أي: المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوباً.

(أو أنه يستلذ به) لكونه محبوباً.

(أو لنحو ذلك) كإظهار تعظيمه أو تحميره أو ما أشبه ذلك.

(قال عبد القاهر وقد يقدم) المسند إليه.

(ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) أي: لقصر الخبر الفعلي عليه.

(إن ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي: وقع بعدها بلا فصل.

(نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول لغيري) فالتقديم يفيد نفي الفعل عن

المتكلم، وثبوت لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم أو الخصوص، ولا يلزم ثبوت

لجميع من سواك، لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه

في القول أو انفرادك به دونه.

=

والشاهد فيه: تقديم المسند إليه على المسند لتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه.

وأبو العلاء: هو أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي، من أهل معرة النعمان، العالم المشهور، صاحب

التصانيف المشهورة، ولد يوم الجمعة عند مغيب الشمس لثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث

وستين وثلثمائة بالمعرة، وجد في السنة الثالثة من عمره فعمي منه، وكان يقول: لا أعرف من الألوان إلا

الأحمر، لني البست في الجندري ثوباً مصبوغاً بالعصفر، لا أعقل غير ذلك.

وعن ابن غريب الأيادي أنه دخل مع عمه على أبي العلاء يزوره، فوجده قاعداً على سجادة لبد وهو شيخ

فان، قال: فدعا لي ومسح على رأسي، قال: وكأني أنظر إليه الساعة وإلى عينيه إحداهما نادرة والآخرى غائرة

جداً، وهو مجدور الوجه نحيف الجسم. وانظر معاهد التنصيص ١ / ٥٣.

(ولهذا) أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور، مع ثبوته للغير.

(لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيري).

لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قاتلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق لا غيري نفيها

عنه وهما متناقضان.

(ولا ما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم، قد رأى كل أحد من

الإنسان لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول، فيجب أن يثبت لغيره

على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي.

(ولا ما أنا ضربت إلا زيدا) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد

سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته

لغيره تحقيقا لمعنى الحصر أن عاما فعام وإن خاصا فخاص. وفي هذا المقام مباحث نفيسة

وشحنا بها في الشرح.

(والا) أي: وإن لم يل المسند إليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف النفي أو

يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه.

(فقد يأتي) التقديم (للتخصيص) ردا (على من زعم أنفراد غيره) أي: غير المسند إليه

المذكور (به) أي: في الخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي: مشاركة الغير (فيه) أي: في الخبر

الفعلي.

(نحو: أنا سمعت في حاجتك) لمن زعم أنفراد الغير بالسعي، فيكون قصر قلب أو زعم

مشاركته لك في السعي، فكيون قصر أفراد.

(ويؤكد على الأول) أي: على تقدير كونه ردا على من زعم أنفراد الغير.

(بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي؛ لأنه الدال صريحا على نفي

شبهة لأن الفعل صدر عن الغير.

(و) يؤكد (على الثاني) أي: على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة.

١٠٦ ..... مختصر المعاني للتفتازاني

(بنحو وحدي) مثل منفردا أو متوحدا أو غير مشارك أو غير ذلك؛ لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيد إنها يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع.  
(وقد يأتي لتقوية الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص.  
(نحو: هو يعطي الجزيل) قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى.

(وكذا إذا كان الفعل منفيا) فقد يأتي التقديم للتخصيص، وقد يأتي للتقوى. فالأول نحو: أنت ما سعيت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه لعدم السعي. والثاني:  
(نحو: أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي. وتقريره.

(فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في لا تكذب، واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرغ عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله.

(وكذا من لا تكذب أنت) يعني أنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا.

(لأنه) أي: لأن لفظ أنت أو لأن لفظ لا تكذب أنت.

(لتأكيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان.

(لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرار الإسناد وهذا الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على معرف.  
(وإن بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم.  
(تخصيص الجنس أو الواحد به) أي: بالفعل.  
(نحو: رجل جاءني، أي: لا امرأة) فيكون تخصيص جنس.

(أو رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحد أن كان مفردا أو الاثنين إن كان مثنى، والزائد عليه إن كان جمعا، فاصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس، فقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز" أن لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى.

(ووافقه) أي: عبد القاهر.

(السكاكي على ذلك) أي: على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفصيل؛ فإن مذهب الشيخ أنه إن ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا، وإلا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا كان أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منقيا.

ومذهب السكاكي أنه إن كان نكرة فهو للتخصيص؛ إن لم يمنع منه مانع وإن كان معرفة فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوى، وإن كان مضمرا فقد يكون للتقوى، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره. وإلى هذا أشار بقوله:

(إلا أنه) أي: السكاكي.

(قال: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أي: المسند إليه.

(في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا.

(نحو: أنا قمت) فإنه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا.

(وقدر) عطف على جاز يعني أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين؛ أحدهما: جواز التقدير. والآخر: أن يعتبر ذلك، أي: يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا.

(ولا) أي: وإن لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (إلا تقوى الحكم) سواء.

(جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو: أنا قمت.

(ولم يقدر أو لم يجوز) تقدير التأخير أصلا.

(نحو: زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله: قام زيد فقدم لما سنذكره. ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو: رجل جاءني مفيدا للتخصيص؛ لأنه إذا أخرج فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكي، وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا لا معنى وهذا معنى قوله.

(واستثنى) السكاكي.

(المنكر بجعله من باب: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، أي: على القول بالإبدال من الضمير) يعني: قدر بأن أصل رجل جاءني على أن رجل ليس بفاعل، بل هو بدل من الضمير في جاءني، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه؛ وإنما جعله من هذا الباب. (لثلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له) أي: للتخصيص.

(وسواه) أي: سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ.

(بخلاف المعرف) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف.

فإن قيل: فلزمه إبراز الضمير في مثل: وجاءني رجلان؛ وجاؤني رجال، والاستعمال

بخلاف؟

قلنا: ليس مراده أن المرفوع في قولنا: جاءني رجل، بدل لفاعل، فإنه عما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل، بل المراد أن المرفوع في مثل قولنا: رجل جاءني أن يقدر، أن الأصل: جاءني رجل على أن رجلا بدل لا فاعل، ففي مثل: رجال جاؤني يقدر أن الأصل جاؤني رجال فليتأمل.

(ثم قال) السكاكي.

(وشرطه) أي: وشرط كون المنكر من هذا الباب، واعتبار التقديم والتأخير فيه.

(إذا لم يمنع من التخصيص مانع كقولك: رجل جاءني على ما مر) أن معناهك رجل

جاءني لا امرأة أو لا رجلا.

(دون قولهم: شر أهر ذا ناب) فإن فيه مانعا من التخصيص.

(أما على تقدير الأول) يعني: تخصيص الجنس.

(فلا متناع أن يراد أن: المهر شر لا خير) لأن المهر لا يكون إلا شرا. وأما على:

(الثاني) يعني: تخصيص الواحد.

(فلنبوه عن مظان استعماله) أي: لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا

الكلام، لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر.

(وإذا قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تألوه بما أهر ذا ناب إلا شرا فالوجه) أي:

وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه، وقولنا بالمانع من التخصيص.

(تفطیح شأن الشره بتكبره) أي: جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر

عظيم فظيح أهر ذا ناب لا شر حقير، فيكون تخصيصا نوعيا، والمانع إنما كان من تخصيص

الجنس أو الواحد.

(وفيه) أي: فيما ذهب إليه السكاكي.

(نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالتأكيد والبدل.

(سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أي: ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل

امتناع تقديم التابع أولى.

(فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكماً) وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل

تحكماً؛ لأن امتناع تقديم الفاعل هو إنما كونه فاعلا وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو: زيد

قام، أنه كان في الأصل: قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ.

كما يقال في جرد قطيفة إن جردا كان في الأصل صفة، فقدم وجعل مضافا، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في ضرورة الشعر، فمنع هذا مكابرة والقول بأن في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد، لأن هذا اعتبار محض.

(ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في نحو: رجل جاءني.

(لو لا تقدير التقديم لحصوله) أي: التخصيص.

(بغيره) أي: بغير تقديم التقديم.

(كما ذكره) السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل.

والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال: إنها يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء. ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل: رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لثلا يكون المبتدأ نكرة محضة. وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ، وأن الجملة فعلية لا اسمية.

ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبها وقع من السهو للشارح العلامة في مثل: زيد قام، وعمرو قعد، أن المرفوع يحتمل أن يكون بدلا مقديما ولا يلتفت إلى تصریحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام: أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم، وإما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع قافهم.

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر: قدم شر

لا المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير.

(ثم قال) السكاكي.

(ويقرب من) قبيل.

(هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه) أي: لتضمن قائم.

(الضمير) مثل: قام، فيحصل للحكم تقوى.

(وشبهه) أي: شبه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير.

(بالخالي عنه) أي: عن الضمير من جهة.

(عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) نحو: أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم، كما لا

يتغير الخالي عن الضمير نحو: أنا رجل، وأنت رجل، وهو رجل. وبهذا الاعتبار قال:

يقرب، ولم يقل نظيره.

وفي بعض النسخ: وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه، يعني: أن قوله يقرب

مشعر بأن فيه شيئا من التقوى، وليس مثل التقوى في زيد قام، فالأول لتضمنه الضمير

، والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير.

(ولهذا) أي: ولشبهه بالخالي عن الضمير.

(لم يحكم بأنه) أي: مثل قائم مع الضمير، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا.

(جملة ولا عوامل) قائم مع الضمير.

(معاملتها) أي: معاملة الجملة.

(في البناء) حيث أعرب في مثل رجل قائم ورجل قائم.

(ومما يرى تقديمه) أي: من المسند إليه الذي يرى تقديمه على المسند.

(كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعملا على سبيل الكناية.

(في نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود، بمعنى: أنت لا تبخل وأنت تجود من غير

إرادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير

مماثل، بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية، لأنه إذا نفي عمن كان على صفته من غير

قصد إلى مماثل، لزم نفيه عنه، وإثبات الجود له بنفيه عن غيره، مع اقتضائه محلا يقوم به.

وإنما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أي: التقديم.

(أعون على المراد بهما) أن بهذين التركيبين لأن الغرض منها إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك، وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم كما نص عليه الشيخ في "دلائل الإعجاز".

(قيل: وقد يقدم) المسند إليه المعسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي.

(لأنه) إلى التقديم (دال على العموم) أي: على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما

أضيف إليه لفظ كل.

(نحو: كل إنسان لم يقم) فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان.

(بخلاف ما لو أخر نحو: لم يقم كل إنسان، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن

كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول، وذلك - أي كون التقديم - مفيدا للعموم دون التأخير.

(لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله.

(على التأسيس) وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لأن الإفادة

خير من إعادة.

وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس إما في صورة التقديم فلأن قولنا: إنسان لم يقم

موجبة مهملة، أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان لا بنفي القيام عنه،

لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول. وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية

أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان، وإذا كان إنسان لم يقم موجبة

مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد.

(لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع

نحو: لم يقم بعض الإنسان بمعنى أنها متلازمان في الصدق، لأنه قد حكم في المهملة بنفي

القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أنه يكون جميع الأفراد أو بعضها وأياما كان يصدق

نفي القيام عن البعض، وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية.

(المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض. وأياما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد.

(دون كل فرد) لجواز أن يكون متفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر، وإذا كان إنسان لم يبق بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد؛ ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيد. وأما في صورة التأخير فلأن قولنا: لم يبق إنسان، سالبة مهملة لا سور فيها.

(والسالبة المهملة في قوله السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو: لا شيء من الإنسان بقائم، ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله.

(لورود موضوعها) أي: موضوع المهملة.

(في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرية بلفظ كل فإنه يفيد نفي الحكم عن كل فرد، وإذا كان لم يبق إنسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد، فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد؛ ليكون كل لتأسيس معنى آخر. وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة. والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول كل، يجب أن يعكس هذا، ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح.

(وفيه نظر؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعني: الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو: إنسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان.

(إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان.

(وقد زال ذلك) الإسناد المفيد لهذا المعنى.

(بالإسناد إليها) أي: إلى كل لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه.

(فيكون) أي: على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضا، مفيدا للمعنى الحاصل من

الإسناد إلى إنسان يكون كل.

(تأسيسا لا تأكيدا) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، وهذا ليس كذلك

لأن هذا المعنى حيثئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له.

وحاصل هذا الكلام: أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي

حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد.

ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي، أما لو أريد

بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كل حاصلا بدونه، فاندفاع المنع ظاهر وحيثئذ يتوجه ما

أشار إليه بقوله:

(ولأن) الصورة (الثانية) يعني: السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان.

(إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت) كل.

(على الثاني) أي: على إفادة النفي عن جملة الأفراد حتى يكون معنى: لم يقم كل إنسان،

نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل.

(تأسيسا) بل تأكيدا، لأن هذا المعنى كان حاصلا بدونه، وحيثئذ فلو جعلنا لم يقم كل

إنسان لعموم السلب مثل لم يقم إنسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس

أصلا بل إنما لزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر.

وما يقال: أن دلالة لم يقم إنسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، ودلالة لم يقم كل إنسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً.

ففيه نظر؛ إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدالتين لم يكن حيثنذ كل إنسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً؛ لأن دلالة إنسان لم يقم على هذا المعنى التزام.

(ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا: لم يقم إنسان سالبة كلية لا مهملة) كما ذكره هذا القائل؛ لأن قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد والبيان لا بد له من مبين. ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع، ولا نعني بالسور سوى هذا، وحيثنذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور.

(وقال عبد القاهر إن كانت) كلمة.

(كل داخله في حيز النفي بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أولاً

وسواء كان الخبر فعلاً.

[نحو: [الرمل]

ما كُلُّ ما يَتَمَنَّى المرءُ يُدرِكُهُ)      تجري الرياحُ بها لا تَسْتَهِي السُّفْنُ<sup>(١)</sup>

(١) قائله المتنبي، من قصيدة من البسيط يمدح بها كافوراً الأخشيدي صاحب مصر ولم ينشدها له، وكان اتصل به أقواماً نعوه في مجلس سيف الدولة، وأولها:

بِمَ التعلُّلُ لا أهلٌ ولا وطنٌ ..... ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكنٌ  
أريدُ من رَمَني ذا أن يبلِّغني ..... ما ليس يبلِّغُهُ في نفسه الزمنُ  
لا تلقُ دهرَكَ إلا غيرَ مكترَبٍ ... ما دام يَضْحَبُ فيه رُوحَكَ البدنُ  
فما يدومُ سرورٌ ما سُرِزَتْ به ..... ولا يَرُدُّ عليكِ الفانتَ الحزنُ  
عما أَضْرَبَ بأهلِ العشيِّ أنهمُ ..... هَوُوا وما عَرَفُوا الدنيا وما فِطِنُوا  
تفني عيوتهم دمعاً وأنفُسهم ..... في إثرِ كلِّ قبيحٍ وجهُه حسنُ  
تَحْمَلُوا حملتكم كل ناجيةً ..... فكلُّ يَبِينُ عليّ اليومَ مؤتمنُ  
ما في هَوادجكم من مُهَجَّتي عَوَضُ .. إن مُتُّ شوقاً ولا فيها لها ثمنُ  
يا من نُعيْتُ على بعدٍ بمجلسه ..... كلُّ بها زعمِ الناعونَ مرتَهَنُ  
كم قد قُيِّلَتْ وكم قد مُتُّ عندكم .. ثم انتفضت فزال القبر والكفنُ

أو غير فعل نحو قولك: ما كل متمنى المرء حاصلًا.

(أو معمولة للفعل المنفي). الظاهر أنه عطف على داخلة، وليس بسديد لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك.

وكذا لو عطفها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة؛ لأن التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له. اللهم إلا أن يخصص التأخير بها إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول.

(أهم) من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما أو غير ذلك.

(نحو: ما جاءني القوم كلهم) في تأكيد الفاعل.

(أو ما جاءني كل القوم) في الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه.

(أو لم أخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر.

(أو كل الدراهم لم أخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم أخذ الدراهم كلها، أو الدراهم كلها

لم أخذ فني جميع هذه الصور.

(توجه النفي إلى الشمول خاصة) لا إلى أصل الفعل.

(وأفاد) الكلام.

قد كان شاهدَ دفتي قبل قولهم ..... جماعة ثم ماتوا قبل مَنْ دَفنوا  
ما كُلُّ ما يَتَمَنَّى المرء يُدْرِكُهُ .. تَجْرِي الرِّيحُ بِها لا تَشْتَهِي السَّفِينُ

وهي طويلة بديعة.

والشاهد في البيت: أن كل إذا تأخرت عن أداة النفي سواء كانت معمولة لها أولاً، وسواء كان الخبر فعلاً كما في البيت أو غير فعل، توجه النفي إلى الشمول خاصة، لا إلى أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض ما أضيف إليه كل إن كانت في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف الذي حمل عليها، أو عمل فيها أو تعلق الفعل أو الوصف ببعض إن كانت كل في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها.

ومعنى شطر البيت مأخوذ من قول طرفة بن العبد البكري من الطويل:

فيا لك من ذي حجة حيل دونها .. وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله.

(ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أي: تعلق الفعل أو الوصف.

(به) أي: ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف. وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [ الحديد: ٢٣ ] ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [ البقرة: ٢٧٦ ] ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ [ القلم: ١٠ ].

(وإلا) أي: وإن لم تكن داخلية في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي.

(عم) النفي كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد.

(كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال له ذو اليمين) اسم واحد من الصحابة.

(أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟) بالرفع فاعل اقصرت.

(أَمْ نَسِيتَ؟) يا رسول الله.

( "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ" ) هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. والمعنى لم يقع

واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين:

أحدهما: أن جواب أم إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تحظئة للمستفهم، لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما.

والثاني: ما روي أنه لما قال النبي عليه السلام: "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ" قال له ذو اليمين: بل

بعض ذلك قد كان، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد، لا النفي عن

المجموع.

(وعليه) أي: على عموم النفي عن كل فرد.

(قوله) أي: قول أبي النجم: [الرجز]

(قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ) (١)

يرفع كله على معنى لم أصنع شيئاً مما تدعيه على من الذنوب ولإفادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإضمار إلى الرفع المقتدر إليه أي لم أصنعه.

(وأما تأخيره) أي: تأخير المسند إليه.

(فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه.

(هذا) أي: الذي ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة.

(كله مقتضى الظاهر) من الحال.

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي: على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه.

(فيوضع المضمرة موضع المظهر كقولهم نعم رجلاً) زيد.

(مكان نعم الرجل زيد) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار

لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعل مفعول في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعلق وإنما يكون هذا من وضع المضمرة موضع المظهر.

(في أحد القولين) أي: قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله

مبتدأ ونعم رجلاً خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو مقدم

تقديرًا ويكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقل نعمًا ونعموا من خواص هذا الباب لكونه

من الأفعال الجامدة.

(١) هذه الأبيات لأبي النجم العجلي، من قصيدة من الرجز، وهذه أولها، وبعدها:

مَنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَحِ

مَيَّرَ عَنْهُ قُتْرًا عَنْ قُتْرٍ

جَذَبَ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

أَفْتَاهُ قَيْلٌ لِلشَّمْسِ أَطْلُعِي

وأما الخيار هذه زوجته، والشاهد فيه أن كل إذا تقدمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم

النفي كل فرد مما أضيف إليه كل، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد، ومن ثم أتى بكل مرفوعة عادلاً عن

نصيبتها الغير المحتاج إلى تقدير ضمير، لأنه لا يفيد نفي عموم ما ادعته أم الخيار عليه، والله أعلم.

(وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالإضمار فيه أيضا على خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم.

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنها يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمرة موضع المظهر في البابين بقوله.

(ليتمكن ما يعقبه) أي: يعقب الضمير أي يجيء على عقبه.

(في ذهن السامع لأنه) أي: السامع.

(إذا لم يفهم منه) أي: من الضمير.

(معنى انتظره) أي: انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن؛ لأن المحصول بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعب. ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار.

(وقد يعكس) وضع المضمرة موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمرة.

(فإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمرة.

(اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي: تمييز المسند إليه.

(لاختصاصه بحكم بديع) كقوله.

(كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الأول بمعنى كامل العقل متناه فيه.

(أعيت) أي: أعيتته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت.

(مذاهبه) أي: طرق معاشه.

(وجاهل تلقاه مرزوقا)

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير

أي المتقن، من نحر الأمور علما، أي: أتقنها.

(زنديقاً)<sup>(١)</sup> كافراً نافياً للصانع العدل الحكيم، فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً، فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقاً فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة.

(أو التهكم) عطف على كمال العناية.

(بالسامع كما إذا كان) السامع.

(فاقد البصر) أو لا يكون ثمة مشار إليه أصلاً.

(أو النداء على كمال بلاذته) أي: بلاذة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس.

#### (١) الأبيات كاملة:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه ..... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً

هذا الذي ترك الأوهام حائرة ..... وصير العالم النحرير زنديقاً

البيتان لابن الراوندي، من البسيط، وقبلهما:

سُبْحان مَنْ وَضِعَ الأشياءَ مَوْضِعَها .. وَفَرَّقَ العِزَّ والإذلالَ تَفْرِيقاً

وعاقل الثاني صفة لعاقل الأول بمعنى كامل العقل متناه فيه، كما يقال مررت برجل رجل، أي كامل في الرجولية، ومعنى أعيت مذاهبه أعجزته وصعبت عليه طرق معاشه، والنحرير بكسر النون الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن الفطن البصير بك شيء لأنه ينحر العلم نحرأً، والزنديق بكسر الزاي من الثنوية أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يطن الكفر ويظهر الإيثار، أو هو معرب زن دين أي دين المرأة.

والشاهد فيه: وضع المظهر الذي هو اسم الإشارة موضع المضمرة لكمال العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع عجيب الشأن، وهو هنا جعل الأوهام حائرة والعالم المتقن زنديقاً.

وما أحسن قول الحكيم أبي بكر الخسروي السرخسي، وهو كالرد على قول ابن الراوندي من السريع:

عجبت من ربي وربّي حكيم .. أن يحرم العاقل فضل النعيم

ما ظلم الباري ولكنسه ..... أراد أن يُظهِرَ عجز الحكيم

وقول أبي الطيب غاية في هذا الباب، وهو من الطويل:

وما الجمع بين الماء والنار في يد .. بأضعب من أن أجمع الجدة والفهنا.

(أو) على كمال.

(فظانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس.

(أو ادعاء كمال ظهوره) أي: ظهور المسند إليه.

(وعليه) أي: على وضع اسم الإشارة موضع المضمّر لادعاء كمال الظهور.

(من غير هذا الباب) أي: باب المسند إليه.

(تعاللت) أي: أظهرت العلة والمرض.

(كفى أشجى) أي: أحزن من شجى بالكسر أي صار حزينا لا من شجى العظم بمعنى

نشب في حلقة. [الطويل]

(وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك)

أي: بقتلي.

(كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه ليس) بمحسوس فعدل إلى ذلك إشارة إلى أن قتله

قد ظهر ظهور المحسوس.

(وإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمّر.

(غيره) أي: غير اسم الإشارة.

(فلزيادة التمكن) أي: جعل المسند إليه متمكنا عند السامع.

(نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: ١]) أي: الذي يصمد إليه

ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن.

(ونظيره) أي: نظير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الله الصَّمَدُ] في وضع المظهر موضع

المضمّر لزيادة التمكن.

(من غيره) أي: من غير باب المسند إليه.

(وبالحق) أي: بالحكمة المقتضية للإنزال (أنزلناه) أي: القرآن.

(وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل.

(أو ادخال الروح) عطف على زيادة التمكن.

(في ضمير السامع وتربية المهابة) عنده وهذا كالتأكيد لادخال الروح.

(أو تقوية داعي الأمور، ومثالها) أي: مثال التقوية وادخال الروح مع التربية.

(قول الخلقاء: أمير المؤمنين بأمرك بكذا) مكانا أنا أمرك.

(وعليه) أي: على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعي الأمور.

(من غيره) أي: من غير باب المسند إليه.

(فإذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي إلى التوكل عليه

لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدر الباهرة وغيرها.

(أو الاستعفاف) أي: طلب العطف والرحمة.

(كقوله: [الوافر]

إلهي عبدك العاصي أنا كما      مقرا بالذنوب وقد دعاك<sup>(١)</sup>

لم يقل لنا لما في لفظ عبدك العاصي من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة.

(قال السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة.

(غير مختص بالمسند إليه ولا) النقل مطلقا مختص.

(بهذا القدر) أي: بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ولا يخلو العبارة عن تسامح.

(بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أي: وسواء كان في المسند أو غيره وسواء

كان كل منها واردة في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده.

(١) هو من الوافر، ولا أعلم قائله، وقامه:

مُقِرّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

فَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِذَلِكَ أَهْلٌ .. وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَمُ سِوَاكَ

والطرد: الأبعاد.

والشاهد فيه: وضع المظهر وهو عبدك موضع المضمحل، وهو أنا للاستعفاف، وهو: طلب العطف والرحمة، إذ ليس فهي ما في المظهر من استحقاق الرحمة وترقب الرأفة، وإن كان من غير باب المسند إليه أيضا. وانظر

معاهد التنصيص ٦١/١.

(ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة.

(ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا) مأخوذا من التفات الإنسان عن يمينه إلى شماله أو بالعكس.

(كقوله) أبي: قول امرئ القيس.

(تطاول ليلك) خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي.

(بالأنمد)<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع.

(١) قائله امرؤ القيس الكندي الصحابي رضي الله تعالى عنه، وهو أول قصيدة من المتقارب، وتمامه:  
ونسام الخبيث ولم ترقد

وبعد:

وبات وباتت له ليلة ..... كليله ذي العائر الأزمد  
وذلك من نأ جاءني ..... وأنبته عن أبي الأسود  
ولو عن نأ غيره جاءني .. وجرح اللسان كجرح اليد  
لقلت من القول مالا يزا ..... ل يؤثر عني يد المسند  
بأي علاقتنا ترغبون ..... أعن دم عمرو على مزند  
فإن تدفوا الداء لا نخفه .. وإن تبعتوا الداء لا تقعد  
وإن تقتلونا نقاتلكم ..... وإن تقصدوا الدم تقصد  
متى عهدنا بطعان الكفا .. ة والمجد والحمد والسود  
وبني القباب ومل الجفأ .. ن والنار والحطب المؤقد

والأنمد بفتح الهمزة وضم الميم، وروي بكسرها اسم موضع. والعائر بالمهملة هو القذي يقع في العين وقيل: هو نفس الرمد.

والشاهد فيه: الالتفات، وهو في قوله ليلك لأنه خطاب لنفسه، ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم.

وامرؤ القيس هو ابن عانس بنون وسين مهملة ابن المنذر، ابن امرئ القيس بن السمط بن عمرو بن معاوية بن الحرث، ينتهي نسبه لكندة، الكندي الشاعر، له صحبة، وشهد رضي الله عنه فتح النجيب باليمن؛ وهو حصن قرب حضرموت، ثم حضر الكنديين حين ارتدوا، فثبت على إسلامه، ولم يكن فيمن ارتدوا، ثم نزل الكوفة، ولما خرجوا ليقتلوا وثب على عمه فقال له: ويحك يا أمرا القيس! أتقتل عمك؟ فقال له: أنت

(والمشهور) عند الجمهور.

(أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق.

(الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة.

(بعد التعبير عنه) أي: عن ذلك المعنى.

(بآخر منها) أي: بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أي يكون التعبير الثاني على

خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا.

زيد وأنت امرء ونحن اللذون صبحوا الصباحا، ومثل قوله تعالى ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾

[الفاتحة: ٥] و﴿ اهْدِنَا ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فإن الالتفات إنما هو

في إياك نعبد، والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾

[البقرة: ١٠٤] التفاتا والقياس آمتهم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو.

(وهذا) أي: الالتفات بتفسير الجمهور.

(أخص منه) بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق

من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى

طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق

الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك.

(مثال: التفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾)

[يس: ٢٢] ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون، ولكن لما عبر عنهم

طريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى

طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين.

---

عمي، والله عز وجل ربي، وهو الذي خاصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربيعة بن عيدان بكسر العين والياء التحتية، ويقال فيه: عيدان، بالياء الموحدة مكسورة مع تشديد الدال، ويقال: بفتح العين وسكون الباء وكانت المخاصمة في أرض، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم "بيتك" قال: ليس لي بيعة، فقال صلى الله عليه وسلم: "يمينه".

(و) مثال الالتفات من التكلم.

(إلى الغيبة: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴿ [ الكوثر: ١-٢ ]

ومقتضى الظاهر لنا.

(و) مثال الالتفات.

(من الخطاب إلى التكلم) قول الشاعر.

(طححا) أي: ذهب.

(بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان: أن له طربا في طلب الحسان

ونشاطا في مراودتها.

(بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين ولي الشباب وكاد ينصرم.

(عصر) ظرف زمان مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله.

(حان) أي: قريب.

(مشيب، يكلفني ليلي) فيه التفات من الخطاب في بك إلا التكلم. ومقتضى الظاهر

يكلفك وفاعل يكلفني ضمير عائد إلى القلب وليل مفعوله الثاني، والمعنى يطالبني القلب

بوصل ليلي. وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلي والمفعول محذوف أي:

شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب.

(وقد شط) أي: بعد.

(وليها) أي: قريبا.

(وعادت عواد بيننا وخطوب)<sup>(١)</sup> قال المرزوقي: عادت يجوز أن يكون فاعلت من

المعاداة كل الصوارف والخطوب صارت تعاديه، ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت

عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

(١) الأبيات:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرْوْبٌ .. بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيْبٍ

(و) مثال الالتفات من الخطاب.

(إلى الغيبة) قوله تعالى:

﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتِ بِكُمْ﴾ [يونس: ٢٢] والقياس بكم.

(و) مثال الالتفات.

(من الغيبة إلى التكلم) قوله تعالى:

يُكَلِّفُنِي أَلِيًّا وَقَدْ شِطَّ وَأُلَيْهَا ..... وَعَادَتْ عَوَادِي بَيْتًا وَخُطُوبُ

البيتان لعلمقة بن عبدة الفحل، من قصيدة من الطويل، يمدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمر، الغساني، وكان أسر أخاه شاساً، فرحل إليه يطلب فكه، وبعد البيتين:

منعمة لا يستطاعُ كلامها ..... على بابها من أن تزارَ رقيبُ

إذا عابَ عنها البعلُ لم تُفسي سره .. وتُرضى إيابَ البعل حين يؤبُ

فلا تُعدلي بيني وبين مُغَمَّر ..... سقتك روايا المزين حين تصوبُ

سقاك بيانِ ذو حنينٍ وعارضٍ ..... تروحُ به جنحُ العشي جنبُ

وما أنتِ أمُّ ما ذكرها ربيعةً ..... يخط لها من ترمداء قلبُ

فإن تسألوني بالنساءِ فإنني ..... خبيرٌ بأدواء النساءِ طيبُ

إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قل مالهُ ..... فليس له من ودهنٍ نصيبُ

يُرذَنُ ثراءُ المال حيثُ علمتُ ..... وشرخُ شبابٍ عندهن عجيبُ

وهي طويلة، يقول في غرضه منها:

وفي كل حي قد خبِطتْ بنعمة ..... فحق لشاسٍ من نذاك ذنوبُ

فلما سمع الحارث هذا البيت، قال نعم وأذنبه ولما سمع قوله في وصف النساء، قال: صدق فوك، لله أبوك، أنت طيبهن، والخير بأدوائهن.

ومعنى طحا بك أي اتسع وذهب بك كل مذهب، وطروب: مأخوذ من الطرب، وهو استخفاف القلب في الفرح، أي له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهن، ومعنى بعيد الشباب حين ولي وكاد ينصره، ومعنى عصر حان مشيب أي زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم، ومعنى شط بعد، والولي: القرب، والعوادي: الصوارف، وعوادي الدهر: عوائقه، والخطوب: جمع خطب، وهو الأمر العظيم.

والشاهد فيه. الالتفات من الخطاب في طحا بك إلى التكلم في يلكنني وفاعله ضمير القلب، ولى مفعوله الثاني، وروي بالتاء فوقانية على أنه مسند إلى ليل، والمفعول محذوف، أي تكلفني شدائد فراقها، أو على أنه حطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب، وفي طحا بك التفات آخر عند السكاكي، لا عند خمهور

﴿اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ [فاطر: ٩] ) ومقتضى الظاهر فساقه،

أي: ساق الله ذلك السحاب أجراه إلى بلد ميت.

(و) مثال الالتفات من الغيبة.

(إلى الخطاب) قوله تعالى.

﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿٤﴾ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤-٥] ) ومقتضى الظاهر إياه.

(ووجهه) أي: وجه حسن الالتفات.

(أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب آخر كان) ذلك الكلام.

(أحسن نظرية) أي: تجديدًا وإحداثًا من طريت الثوب.

(لنشاط السامع وكان أكثر إيقاظًا للإصغاء إليه) أي: إلى ذلك الكلام لأن لكل جديد

لذة، وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق.

(وقد يختص مواقفه بلطائف) غير هذا الوجه العام.

(كما في) سورة.

(الفاتحة؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد.

(من نفسه محركا للإقبال عليه) أي: على ذلك الحقيقي بالحمد.

(وكلمًا أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يؤل الأمر

إلى خاتمها) أي: خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين.

(المفيد أنه) أي: ذلك الحقيق بالحمد.

(مالك الأمر كله في يوم الجزاء) لأنه أضيف مالك إلى يوم الدين على طريق الاتساع

والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم.

(فحيثئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة.

(الإقبال عليه) أي: إقبال العبد على ذلك الحقيق، بالحمد.

(والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالإياء في تخصيصه متعلق بالخطاب يقال: خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة.

وغاية المخضوع: هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات، هي: أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك. ولما انجر الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر، أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه، فقال.

(ومن خلاف المقتضى) أي: مقتضى الظاهر.

(تلقى المخاطب) من إضافة المصدر إلى المفعول أي تلقى المتكلم للمخاطب.

(بغير ما يترقب) المخاطب.

(بحمل كلامه) والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلام للسببية أي إنما تلقاه بغير ما

يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب.

(على خلاف مراده) أي: مراد المخاطب، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده.

(تنبيها) للمخاطب.

(على أنه) أي: ذلك الغير هو.

(الأولى بالقصد) والإرادة.

(كقول القبعثري للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أي: للقبعثري حال كون الحجاج.

(متوعدا) إياه:

(لأهملك على الأدهم)

يعني القيد، هذا مقول قول الحجاج:

(مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب)

هذا مقول قول القبعثري فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يتقرب بأن حل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، أي: الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم إليه الأشهب، أي الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده. ومراده الحجاج إنما هو القيد فنه على أن الحمل على الفرس الأدهم، هو الأولى بأن يقصده الأمير.

(أي من كان مثل الأمير في السلطان) أي: الغلبة.

(وبسطة اليد) أي: الكرم والمال والنعمة.

(فجدير بأن يصفد) أي: يعطى من صفده.

(لا أن يصفد) أي: يقيد من صفده.

(أو السائل) عطف على المخاطب أي تلقى السائل.

(بغير ما يطلب بتتزيل سؤاله منزلة غيره) أي: منزلة غير ذلك السؤال.

(تنبيهها) للسائل (على أنه) أي: ذلك الغير.

(هو الأولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَاجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]) سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته. وذلك للتنبيه على أن الأول والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض.

(وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]) سألوا عن بيان ماذا ينفقون؟ فأجيبوا ببيان المصارف تنبيهها على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يتعد بها إلا أن تقع موقعها.

(ومنه) أي: من خلاف مقتضى الظاهر. (التعبير عن) المعنى.

١٣٠ ..... مختصر المعاني للتفتازاني

(المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٦٨] ) بمعنى يصعق.

(ومثله) التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وأن الدين لواقع) مكان يقع.

(ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى.

(﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]) مكان يجمع وههنا بحث، وهو أن كلا

من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال، وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر.

والجواب: أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه.

(ومنه) أي: من خلاف مقتضى الظاهر.

(القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(عرضت الناقة على الحوض) أي: أظهرته عليها لشرب.

(وقلبه) أي: القلب السكاكي مطلقا) وقال: إنه مما يورث الكلام ملاحظة.

(ورده غيره) أي: غير السكاكي.

(مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود.

(والحق أنه أن تضمن اعتبار لطيفا) غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب.

(قبل كقوله: ومهمة) أي: مفازة.

(مغبرة) أي: مملوكة بالغبرة.

(أرجاؤه) أي: أطرافه ونواحيه جمع الرجى مقصورا.

(كأن لون أرضه سهاؤه)<sup>(١)</sup> على حذف المضاف.

(١) البيت لرؤية بن العجاج، من الرجز.

(أي لونها) يعني: لون السماء فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى: كأن لون سماء لغبرتها لون أرضه. والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض أصل فيه.

(ولإلا أي: وأن لم يتضمن اعتبار لطيفا.

(رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها.

(كقوله):

(كما طينت بالـفـدـن)

فلما أن جرى سمن عليها

أي بالقصر.

(السياعا)<sup>(١)</sup> أي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال: طينت السطح

والبيت.

والمهمة: المفازة البعيدة والبلد المقفر، والجمع مهمامه، والمغبرة: المتلونة بالغبرة. والأرجاء: الأطراف والنواحي، جمع رجاً مقصوراً.

والشاهد فيه: القلب، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه، وهو هنا في المصراع الثاني، ومعناه كأن لون سماء لغبرتها لون أرضه، وفيه من الاستعارة ما ليس في تركه، لا شعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة إلى حيث يشبه به لون الأرض فيها.

(١) قائله القطامي من قصيدة، من الوافر، يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي حين أحاطت به قيس بنواحي الجزيرة وأرادوا قتله فحال زفر بينه وبينهم وحماه ومنعه، وكساه وأعطاه مائة ناقة وخلقى سبيله، فقال يمدحه، وأول القصيدة:

قفي قَبَلِ التَّفَرُّقِ يَا صُبَاعَا ... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

قفي فاقدي أسيرك إن قومي .. وقومك لا أرى هُم اجتماعا

إلى أن قال يمدح زفر بن الحارث:

ومن يَكُنْ اسْتَلَامَ إِلَى تَوْبِي ..... فَكُنْ أَحْسَنَتْ يَا زُفْرُ الْمَتَاعَا

أَكْفُرُ أَعْدَاكَ الْمَوْتِ عَنِي ..... وَيَعْدُ عَطَانُكَ الْمَائَةَ الرُّتَاعَا

فَلَمَّا أَنْ جَرَى يَسْمَنُ عَلَيْهَا ..... كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِأَخْذِهَا .. وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ نُسْتَطَاعَا

فَلَأَيَّ بَعْدَ لَأَيِّ أَدْرَكُوهَا ..... عَلَى مَا كَانَ إِذْ طَرَحُوا الرِّقَاعَا

ولقائل أن يقول: أنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله كما طينت الفدن بالسياع لا يهامه أن السياع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والfdن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

---

فلو يَدَي سِوَالِكْ عَدَاةَ زَلْتُ ..... بِى الْقَدَمَانِ لَمْ أَرْجُ اَطْلَاعَا  
إِذْ نَ هَلَكْتُ لَوْ كُنْتُ صَغَارَا ..... مِنْ الْأَخْلَاقِ تُبَدِّعُ اِبْتِدَاعَا  
فَلَمْ أَرُ مُنْعِيَيْنَ أَقْلَ مِنَا وَأَكْرَمَ ..... عِنْدَمَا اصْطَنَعُوا اصْطِنَاعَا  
مِنَ الْبِيضِ الْوَجُوهِ بَنِي نُعَيْلٍ ..... أَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ إِلَّا اتْسَاعَا

وهي طويلة.

والfdن محرّكة: القصر المشيد، والسياع بفتح السين المهملة: الطين بالتين، يطين به. والشاهد فيه: القلب أيضا، ومعناه كما طينت الفدن بالسياع، وهذا من قبيل القلب المردود، لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكته تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال. والقطامي بفتح القاف وضمها اسمه عمير بن شيم، والقطامي: لقب غلب عليه، وكان نصرانياً وأسلم، قاله ابن عساکر في تاريخ دمشق، وهو شاعر إسلامي مقل فحل مجيد.

## الباب الثالث

### أحوال المسند

(أما تركه فلها مر) في حذف المسند إليه.

(كقوله):

ومن يك أمسى بالمدينة رحله (فإني وقيار بها لغريب)<sup>(١)</sup>

(١) قائله ضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من قصيدة من الطويل، قالها وهو محبوس في المدينة المنورة، في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله ..... فإني وقيار بها لغريب  
ورب أمور لا تضيرك صيرة ..... وللقلب من تحشاهن وجيب  
وما عاجلات الطير تُدني من الفتى .... نجاحاً، ولا عن زئيهن يجيب  
ولا خير فيمن لا يُوطن نفسه ..... على نائبات الدهر حين تتوب  
وفي الشك تُفريط وفي الحزم قنرة .. ويُخطئ في الخدس الفتى ويُصيب  
ولكنت بمسئتي صديقاً ولا أحمأ ..... إذا لم تُعد الشيء وهو مُريب

ومعنى البيت: التحسر على الغربة، والرحل: السكن وما يستصعبه من الأثاث. وقيار: جعل ضابئ أو فرسه.

والشاهد فيه: ترك المسند وهو غريب - والمعنى: إني لغريب وقيار أيضاً - لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظه الوزن.

ولا يجوز أن يكون غريب خبراً عنها بانفراده، لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر، وقيار: مرفوع إما عطفاً على محل اسم إن، أو بالابتداء والمحدوف خبره، والسر في تقديم قيار على خبر إن قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب، كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضاً، إذ لو أخر لجاز أن يتوهم مزيتة عليه في التأثر عن الغربة، لفرن ثبوت الحكم أولاً أقوى.

وضابئ بالضاد المعجمة، ويعد الألف باء موحدة ثم همزة - ابن الحرث البرجمي يتهمي نسبه إلى تميم، وذكر فيمن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إنه جنى جناية في زمن عثمان رضي الله عنه، فحبسه، فجاء ابنه عمير وأراد الفتك بعثمان رضي الله عنه، ثم جبن عنه، وفي ذلك يقول من الطويل:

هَمَمْتُ ولم أفعل وكِدْتُ ولَيْتَنِي ..... تَرَكْتُ على عثمان تبكي حَلَاثِلُهُ

ويقول فيها أيضاً:

وقائِلُهُ لا يُبعِدُ الله ضابئاً ..... ولا تَبْعِدُنْ أخلاقه وشهائله

إلى أن يقول فيها أيضاً:

الرحل هو المنزل والمأوى، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر، وهو ضابى ابن الحارث كذا في الصحاح، ولفظ البيت خبر، ومعناه: التحسر والتوجع، فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن. ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم إن، وغريب خبرا عنها لامتناع العطف على محل اسم أن قبل مضي الخبر لفظا أو تقديرا وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن؛ لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل أن زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل أن زيدا وعمرو لذهاب وهو جائز ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطفا على جملة أن مع اسمها وخبرها.

(وكقوله:

عندك راض والرأي مختلف)<sup>(١)</sup>

نحن بما عندنا وأتت بما

ولا تقربن أمر الصريمة بامرئ ..... إذا رام أمرا عوقته عواذله  
فلا الفتك ما أمرت فيه ولا الذي .... تحدث من لاقيت أنك قاتله  
وما الفتك إلا لامرئ ذي حفيظة ... إذا هم لم ترعد عليه مفاصلة

ثم لما قتل عثمان رضي الله عنه، وثب عليه عمير المذكور فكسر ضلعين من أضلعه، ثم إن الحجاج قتله.  
(١) البيت لقيس بن الخطيم، من قصيدة من المنسرح، أولها:

رد الخليل الجبال فانصرفوا ..... ماذا عليهم لو أنهم وقفوا  
لو وقفوا ساعة نساء لهم ..... ريث يضحى جماله السلف  
فيهم لعوب لعساء آسة ..... الدل عروب يسوءها الخلف  
بين شكول النساء خلقتها ..... قصد فلا جثلة ولا قصف  
تنام عن كثير شأنها فإذا ..... قامت رويدا تكاد تنعطف

إلى أن قال منها أيضا:

أبلغ بني مذحج وقومهم ..... خطيم أنا وراءهم أنف  
أنا وإن قل نصرنا هم ..... أكبادنا من ورائهم تحف  
وإننا دون ما يسومهم ال ..... أعداء من ضيم حطوة تكف  
الحافظو عورة العشرة لا ..... يأتهم من ورائنا وكف  
يا مال السيد المعتم قد ..... يطرا في بعض رأيه السرف

فقوله: نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا، أي نحن بيا عندنا راضون، فالمحذوف ههنا هو خير الأول بقريئة الثاني وفي البيت السابق بالعكس.

(وقولك: زيد منطلق وعمرو) أي: وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

(وقولك: خرجت فإذا زيد) أي: موجود أو حاضر أو واقف أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود. وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع، خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب حاضر أو نحو ذلك.

(وقوله: [المنسرح])

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَمًّا لَا<sup>(١)</sup>

نحنُ المكيثونَ حيثُ يحمَدُ ..... بالمكثِ ونحنُ المصاليْتُ الأنف  
يا مالِ والحقُّ إن قنعتُ به ..... فالحقُّ فيه لأمرنا نَصَفُ  
تخالفتُ في الرأي كلَّ ذي فَنَحْرٍ .... والبَغْيُ يا مالِ غير ما نَصَفُ  
إن بُجيراً مولى لقومكم ..... والحقُّ نوفي به ونعترف

والرأي: الاعتقاد، ويجمع على آراء وأراء.

والشاهد فيه: ترك المسند - وهو راضون - فقول راض خبر المبتدأ الثاني، وخبر الأول محذوف، على عكس البيت السابق.

(١) قاتله الأعشى الأكبر، من قصيدة من المنسرح يمدح بها سلامة ذا فايش، واسمه: سلامة بن يزيد اليحصبي، وكان يظهر للناس في العام مرة مبرقاً.

حدث سماك بن حرب قال: قال الأعشى: أتيت سلامة ذا فايش، فأطلت المقام ببابه حتى وصلت إليه بعد مدة طويلة، فنشدته:

إن محلاً وإن مرتحلاً ..... وإن في شِعْرٍ مَنْ مَضَى مَثَلًا  
استأثر الله بالوفاء وبالعدل ..... وأولى الملامة الرجلاً  
والأرضُ حاملة لما حمل ..... الله وما إن يُرَدُّ ما فعلاً  
يوماً تراها كشيبة أردية ..... العَصْبِ ويوماً أديمها نَفلاً  
الشعر قلدته سلامة ذاً ..... فايش والشئُ حينما جُعلاً

(وإن في السفر إذا مضوا مهلاً).

(أي) أن (لنا في الدنيا) حلولا (و) إن (لنا عنها) إلى الآخرة (ارتحالاً).

والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم، ونحن على إثرهم عن قريب، فحذف المسند الذي هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين، أعني العقل ولضيق المقام، أعني المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فيمثل إن مالا وإن ولدا وقد وضع سيويه في كتابه لهذا باباً فقال هذا باب أن مالا وأن ولداً.

(وقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ) فقوله:

﴿ أَنْتُمْ ﴾ نيس بمبتدأ؛ لأن لو إنما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف، والأصل لو تملكون أنتم تملكون، فحذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة.

(وقوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨] ) يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند

إليه.

(أي) فصبر جميل.

=

فقال: صدقت الشيء حيثما جعل، وأمر لي بياقة من الإبل، وكساني حلالاً، وأعطاني كرشاً مدبوغة مملوءة عنبراً، وقال لي: إياك أن تحذع عما فيها، قال: فأتيت الحيرة فبعثتها بثلاثمائة ناقة حمراء. والمحل بفتح الحاء المهملة: المنزل، والمرحل بالفتح أيضاً: المكان المرجح عنه. والشاهد فيه: حذف المسند الذي هو هنا ظرف.

والمعنى: إن لنا في الدنيا حلولا، ولنا عنها إلى الآخرة ارتحالاً.

وقد اختلف في حذف خبر إن، فأجازه سيويه إذا علم، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهو الصحيح، وأجازه الكوفيون إن كان الاسم نكرة. وقال الفراء: لا يجوز معرفة كان أو نكرة، إلا إذا كان بالتكرير كهذا البيت.

والأعشى اسمه ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ينتهي نسبه لتزار، وكان يقال لأبيه قتييل الجوع، سمي بذلك لأنه دخل غاراً ليستظل فيه من الحر، فوقعت صخرة من الجبل فسدت فم الغار فمات فيه جوعاً.

(أجل أو فأمرى صبري جميل) ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر؛ فإنه يكون نصاً في أحدهما.  
(ولابد) للحذف.

(من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى.

(كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق نحو: ﴿وَلَيْتَن سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]) أي: خلقهن الله فحذف المسند؛ لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله: أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَيْتَن سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنِ تُحِبِّي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [٧٨] ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨-٧٩].  
(أو مقدر) عطف على محقق.

(نحو) قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل.

(وليك يزيد) كأنه قيل: من يبكيه؟ فقال.

(ضارع) أي: يبكيه ضارع أي: ذليل.

(لخصومة) (١) لأنه كان ملجأً للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه: [الطويل].

(١) قائله ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد، من قصيدة من الطويل، أولها:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل .. حشا جدت تسفي عليه الروائح  
لقد كان ممن يسطر الكف بالندى .. إذا صن بالخير الأكف الشحائح  
فبعدك أبدى ذو الضغينة ضغنه .. وسدد لي الطرف العيون الكواشح  
ذكرت الذي مات الندى عند موته .. بعافية إذ صالح القوم صالح  
إذا أرقى أفنى من الليل ما مضى .. تمطي به نبي من الليل راجح  
ليبك يزيد ضارع لخصومة .. ومحبط مما تطيح الطوائح  
عري بعد ما جف الثرى عن يقابه .. بعصاة تدرى كيف تمشي المنايح

والضارع: الخاضع المستكن من الضراعة وهي الخضوع والتذلل، والجار والمجرور متعلق بضارع، وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور تكفيه راحة الفعل أي يبكيه عن يذل لأجل خصومة لأنه كان ملجأً

### وَمُخْتَبِطٌ مِّمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ

والمختبِط: هو الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة تطيح من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواحق جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبِط، وما مصدرية، أي سائل يسئل من أجل إذهاب الوقائع ماله أو يبكي المقدر أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد.

(وفضله) أي: رجحانه نحو: ليبيك يزيدا ضارع مبني للمفعول.

(على خلافه) يعني ليبيك يزيد ضارع مبني للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع.

(بتكرار الإسناد) بأن اجمل أولا.

(إجمالا ثم) فصل ثانيا.

(تفصيلا) أما التفصيل فظاهر. وأما الإجمال فلائنه لما قيل: ليبيك علم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه، ولا شك أن المتكرر أكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس. (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في خلافه.

(وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة؛ لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره)

أي: ذكر الفاعل لإسناد الفعل وتمام الكلام به بخلاف ما إذا بني للفاعل؛ فإنه مطمع في ذكر الفاعل إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه.

(وأما ذكره) أي: ذكر المسند.

وظهيرا للأذلاء والضعفاء، وتعليقه ببكي ليس بقوي. والمختبِط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، وأصله من الخبط، وهو ضرب الشجر ليسقط ورقها للإبل. والطوائح: جمع مطيحة وهي القواذف على غير قياس كلواحق جمع ملقحة، يقال: طوحته الطوائح: أي نزلت به المهالك، ولا يقال المطوحات وهو نادر. والشاهد فيه: وقوع الكلام جواباً لسؤال مقدر مشتمل على المسند، وعدل عن بنائه للمفعول لتكرير الإسناد إجمالا وتفصيلا، إذ هو أوكد وأقوى في النفس، والله أعلم.

(فلما مر) في ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للبدول ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

ومن التعريض بعبارة السامع نحو: محمد نبينا صلى الله عليه وآله، في جواب من قال: مَنْ نبيكم؟ وغير ذلك.

(أو لأجل.

(أن يتعين) بذكر المسند.

(كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام.

(أو فعلا) فيفيد التجدد والحدوث.

(وأما أفرادها) أي: جعل المسند غير جملة.

(فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم) إذ لو كان سببيا نحو: زيد قام أبوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا. وأما نحوك زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام في ذلك.

وقوله: مع عدم إفادة التقوى معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو: عرفت عرفت، أو بحرف التأكيد نحو: إن زيدا عارف أو تقول أن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قائم.

فإن قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى، ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا: أنا سميت في حاجتك، ورجل جاءني، وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص.

قلت: سلمنا أنا ليس القصد في هذه الصور إلى التقوى. لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الإسناد الموجب للتقوى، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى.

ثم السببي والفعلي، من اصطلاحات صاحب المفتاح، حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو: رجل كريم وصفا فعليا، والوصف بحال ما هو من سببه نحو

١٤٠ ..... مختصر المعاني للتفتازاني

رجل كريم أبوه وصفا سبييا، وسمى في علم المعاني المسند في نحو: زيد قام مسندا فعليا، وفي نحو: زيد قام أبوه مسندا سبييا، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السبيي بالمثال. وقال:

(والمراد بالسبيي نحو: زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه.

ويمكن أن يفسر المسند السبيي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة فيخرج عنه المسند في نحو: زيد منطلق أبوه؛ لأنه مفرد وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: زيد قام وزيد هو قائم؛ لأن العائد فيهما مسند إليه ودخل فيه نحو: زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به، وزيد ضرب عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى. والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله.

(وأما كونه) أي - المسند.

(فعلا فللتقييد) أي: تقييد المسند.

(باحد الأزمنة الثلاثة) أعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه، والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفي.

وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال.

(على أخصر وجه) ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل، كان الفعل مع إفادته التقييد باحد الأزمنة الثالثة مفيدا للتجدد وإليه أشار بقوله.

(مع إفادة التجدد كقوله) أي: كقول ظريف بن عثيم.

(أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع.

(قبيلة بعثوا إلى عريفهم) عريف القوم القيم بأمرهم الذي شهر وعرف بذلك.

(يتوسم) أي: يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة. وأما كونه) أي: المسند.

(اسماً للإفادة عدمها) أي: عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعني لإفادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك.

[كقوله: البسيط]

### لا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ صَرَّتَهُ

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري من أبيات من الكامل.

أَوْ كَلِمًا وَرَدَّتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ..... بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وبعده:

تَوَسَّمُونِي إِنِّي أَنَا ذَلِكُمْ .. شَاكِي سَلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلَّمٌ  
تَحْتِي الْأَعْرُ وَفَوْقَ جِلْدِي نَثْرَةٌ .. رَغْفٌ تَرْدُ السَّيْفِ وَهُوَ مُنَلَّمٌ  
حَوْلِي أَسْبَدُ وَالْمَجِيمُ وَمَازِنٌ .. وَإِذَا حَلَلْتُ فَحَوْلَ بَيْتِي نَخْضُمُ

وعكاظ: سوق بصحراء بين نخلة والطائف، كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوماً تجتمع فيها قبائل العرب، فيتعاكظون: أي يتفاخرون ويتناشدون، ومنه الأديم العكاظي. والقبيلة: بنو إبراهيم واحد، والعريف: رئيس القوم، لأنه عرف بذلك، أو النقيب وهو دون الرئيس، والتوسم: التخيل والتفريس. والمعنى: إن لي على كل قبيلة جنابة، فمتى وردوا عكاظ طلبني القيم بأمرهم. وكانت فرسان العرب إذا كان أيام عكاظ في الشهر الحرام وأمن بعضهم بعضاً تقنعوا، حتى لا يعرفوا، وذكر عن طريف هذا - وكان من الشجعان - أنه كان لا يتقنع كما يتقنعون، فوافي عكاظ سنة، وقد حشدت بكر بن وائل، وكان طريف هذا قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني، فقال حصيصة بن شراحيل: أروني طريفاناً فاروه إياه، فجعل كلما مر به طريف تأمله ونظر إليه، حتى فطن له طريف، فقل له: مالك تنظر إلي مرة بعد مرة؟ فقال: أتوسمك لأعرفك فله علي لئن لقيتك في حرب لأقتلنك أو لتقتلني، فقال طريف عند ذلك الأبيات المارة. والشاهد فيه مجيء المسند فعلاً ليفيد حدوث التجدد حالاً بعد حال، وهو هنا يتوسم، أي يتفريس الوجوه ويتصفحها، يحدث منه ذلك شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة.

وهو ما يجتمع فيه الدراهم.

(لكن يمر عليها وهو منطلق)<sup>(١)</sup>

يعني: أن الانطلاق من الصرة ثابت للدراهم دائماً. قال الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء، من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً، فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من إثبات الانطلاق فعلاً لا كما في زيد طويل وعمرو قصير.

(وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما.

(بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو له أو معه.

(ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء.

(فلترية الفائدة) لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابية وكلما زاد غرابية زاد إفادة. كما

يظهر بالنظر إلى قولنا شيء ما موجود وفلان به فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة بدونها أشار إلى جوابه بقوله.

(١) البيت لتضر بن جؤية أو جؤية بن النضر، من أبيات من البسيط، وقبله:

قالت طَريفَةُ ما تبقى دَراهمنا ..... وما بنا سَرفٌ فيها ولا أُخرقُ  
أنا إذا اجتمعَت يوماً دَراهمنا .. ظَلَّتْ إلى طَرقِ المَعرُوفِ تَسبِقُ

وبعدهما البيت، وبعده:

حَتَّى يَصِيرَ إلى نَدَلٍ يُجَلِّدُهُ ..... يَكادُ مِنْ صَرِّهِ إِثاءُ يَنْمِرُقُ

ونسبه صاحب المغرب للملك إفريقية يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب الأزدي.

والشاهد فيه: مجيء المسد اسماً لإفادة الثبوت والدوام لا التقييد والتجدد، يعني أن الانطلاق ثابت له من غير اعتبار تجدد.

وفي معنى البيت قول المتنبي من البسيط:

وكلما لَقِيَ الدينارُ صاحبه .. في مَلِكِهِ اقترَفاً من قبلِ بضطْحَبِنا  
مَالٌ كأنَّ غرابَ البينِ يرقبه .. فكلمنا قَبيلَ هـلداً بجندِ نعبا

وما أحسن قول ابن النقيب في معناه من الطويل:

وما بين كفي والدراهم عامر .. ولستُ لها دونَ الورىِ بخليلِ  
وما استَوَطَّتْها قَطُّ يوماً وإنما ..... تمرُّ عليها عابراتِ سبيلِ

(والمقيد في نحو: كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي.

(وأما تركه) أي: ترك التقييد.

(فلما منع منها) أي: من تربيته الفائدة، مثل خوف انقضاء المدة والفرصة أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك.

(وأما تقييده) أي: الفعل.

(بالشرط) مثل: أكرمك إن تكرمني، وإن تكرمني أكرمك.

(فلا اعتبارات) شتى وحالات تقتضي تقييده به.

(لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته) يعني حروف الشرط واسماؤه.

(من التفصيل وقد بين ذلك) أي: التفصيل.

(في علم النحو). وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم

الجزء مثل المفعول ونحوه فقولك: إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك: أكرمك وقت مجيئك إياي، ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، بل إن كان الجزء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو: إن جئتني أكرمك، وإن كان إنشائيا فإنشائية نحو: إن جاءك زيد فأكرمه.

وأما نفس الشرط، فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلا من الشرط والجزء خارج عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول؛ فإنها هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار.

والمحكوم به هو الموجود. وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين.

ولكن لا بد من النظر ههنا في أن وإذا ولو) لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو.

(فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل.

(وأصل إذا الجزم) بوقوعه فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين إذا وإن، والمقصود بيان وجه الافتراق.

(ولذلك) أي: ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع.

(كان) الحكم.

(النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب.

(موقعا لأن و) لأن أصل إذا الجزم بالوقوع.

(غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ وإن نقل ههنا إلى

معنى الاستقبال.

(مع إذا نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣١]) أي: قوم موسى.

(﴿الْحُسْنَةَ﴾) كالخصب والرخاء.

(﴿قَالُوا لَنَا هَذِهِ﴾) أي: هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها.

(﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾) أي: جذب وبلاء.

(﴿يَطِيرُوا﴾) أي: يتشأموا.

(﴿بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾) من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا.

(لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة) التي حصولها مقطوع به.

(ولهذا عرفت) الحسنة.

(تعريف الجنس) أي: الحقيقة؛ لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرتة واتساعه لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع أن لما ذكره بقوله.

(والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أي: إلى الحسنة المطلقة.

(ولهذا نكرت) السيئة ليدل على التقليل.

(وقد تستعمل إن في) مقام.

(الجزم) بوقوع الشرط.

(تجاهلا)، كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها، فيقول: إن

كان فيها أخبرك، يتجاهل خوفا من السيد.

(أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده.

(كقولك لمن يكذبك: إن صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق.

(أو تنزيله) أي: لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط.

(منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

(أو التوبيخ) أي: لتعيير المخاطب على الشرط.

(وتصوير أن المقام لا شتمه على ما يقطع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه) أي:

فرض الشرط.

(كما يفرض المحال) لغرض من الأغراض.

(نحو: ﴿أَفَنضِرْبُ عَنكُمُ الذُّكْرُ﴾ [الزخرف: ٥]) أي: أنهملكم فنضرب عنكم القرآن

وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد.

(﴿صَفْحًا﴾) أي: إعراضا أو للإعراض أو معرضين.

(﴿إِن كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾) فيمن قرأ إن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن

جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ. وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا

يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لا شتم المقام على الآيات الدالة على أن

الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً فهو بمنزلة المحال وإن كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١].

(أو تغليب غير المتصف به) أي: بالشرط.

(على المتصف به) كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمره فنقول أن قمتها كان كذا.

(وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين: ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣] يحتملها) أي: يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم.

وهنا بحث: وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح استعمال إن فيه كما إذا كان قطعي الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى هنا على حدوث الارتياب في المستقبل.

ولهذا زعم الكوفيون: أن إن ههنا بمعنى إذ، ونص المبرد والزجاج على أن إن لا تغلب كان على معنى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي، فمجرد التغليب لا يصحح استعمال أن ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه أن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١].

(والتغليب) باب واسع.

(يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِينِ﴾ [التحریم: ١٢]) غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة فإن القنوت مما يوصف به الذكور والانات لكن لفظ قانتين إنما يجري على الذكور فقط.

(و) نحو (قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس يجهلون بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

(ومنه) أي: ومن التغليب.

(أبوان) للأب والأم.

(ونحوه) كالعمرين لأبي بكر وعمر رضى الله عنهما والقمرين للشمس والقمر، وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اللفظ إليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِينِ﴾ [التحریم: ١٢] كما توهمه بعضهم لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت. فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصفة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية.

(ولكونها) أي: أن وإذا.

(لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء.

(بغيره) يعني حصول مضمون الشرط.

(في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى أنك إذا قلت: إن دخلت الدار فأنت حر، فقد علققت في هذه الحال حرته على دخول الدار في الاستقبال.

(كان كل من جملي كل) من إن وإذا يعني الشرط والجزاء.

(فعلية استقبالية). أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه. وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل.

(ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. وقوله لفظا: إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاها أو أحدهما اسمية أو فعلية ما ضوية فالمعنى على الاستقبال حتى إن قولنا: إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس، معناه: إن تعدد بإكرامك إياي الآن فاعتد بإكرامى إياك أمس.

وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو: ﴿وإن كُنتُمْ في رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، كما مر وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، وعمرو وإن أعطى جاها لثيم. وفي غير ذلك قليلا كقوله: [الطويل]

فيا وَطَنِي إنْ فَاتَنِي بَكَ سَابِقٌ      من الدهرِ فَلْيَنِعْمْ لَسَاكِينِكَ البَالِ

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله.

(كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب) المتأخذة في حصوله نحو: إن اشتريت كان كذا حال انعقاد أسباب الإشتراء.

(أو كون ما هو مقطوع الوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك بأو؛ لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه في إظهار الرغبة. ومن زعم أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهوا سهاوا بينا.

(أو التفاضل أو إظهار الرغبة في وقوعه) أي: وقوع الشرط.

(نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة) فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاوت ولإظهار الرغبة ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله.

(فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أي: الطالب.

(إياه) أي: ذلك الأمر.

(فربما يخيل) أي: ذلك الأمر.

(إليه حاصلًا) فيعبر عنه بلفظ الماضي.

(وعليه) أي: على استعمال الماضي مع أن لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ﴿وَلَا

تُكْرَهُوا فِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ [النور: ٣٣].

(﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]) حيث لم يقل إن يردن.

فإن قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائه

على ما هو مقتضى التعليق بالشرط.

أجيب: بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به

إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية، المبالغة في النهي عن الإكراه

يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها وأيضًا دلالة الشرط على أنتفاء الحكم إنما هو

بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقًا قد عارضه والظاهر يدفع

بالقاطع.

(قال السكاكي أو للتعريض) أي: إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل. إما لما ذكر

وأما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره.

(نحو) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

(﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]) فالمخاطب هو النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازًا للإشراك الغير الحاصل

في معرض الحاصل على سبيل الفرض، والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الإشراف بأنه قد حبطت أعمالهم كما إذا شتمك أحد فتقول: والله إن شتمني الأمير لأضربنه، ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الإشراف، وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبة إلى السكاكي وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال.

(ونظيره) أي: نظير لثن اشركت.

(في التعريض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى.

﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾، أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل ﴿وَأَلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] إذ لو لا التعريض لكان المناسب أن يقال وإليه ارجع على ما هو الموافق للسياق.

(ووجه حسنه) أي: حسن هذا التعريض.

(إسراع) المتكلم.

(المخاطبين) الذين هم أعداؤه.

(الحق) هو المفعول الثاني للإسراع.

(على وجه لا يزيد) ذلك الوجه.

(غضبهم وهو) أي: ذلك الوجه.

(ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين) عطف على يزيد. وليس هذا في كلام

السكاكي أي على وجه يعين.

(على قبوله) أي: قبول الحق.

(لكونه) أي: لكون ذلك الوجه.

(أدخل في إمعاض النصيح لهم حيث لا يريد) المتكلم.

(لهم إلا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أي: لتعليق حصول مضمون الجزء بحصول مضمون الشرط فرضاً.

(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزء كما تقول: لو جئتني لأكرمك معلقاً الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزء لامتناع الأول أعني الشرط، يعني: أن الجزء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور. واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على أنتفاء المسبب لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة بل الأمر بالعكس لأن انتفاء المسبب يدل على أنتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني.

ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] إنها سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس. واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني. إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم.

وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض: قلة التأمل، لأنه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاع السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاع المسبب أو اللازم.

بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فمعنى: (لو شاء الله لهداكم) أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، يعني: أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزء ما هي.

ألا ترى أن قولهم: لولا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو: (لولا علي لهلك عمر) معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك.

ولهذا صح مثل قولنا: (لو جئتني لأكرمك لكنك لم تجئ) أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجئ، قال الحماسي:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهُ \_\_\_\_\_  
لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها، وقال أبو العلاء المعري: [الطويل]

وَلَوْ دَامَتِ الدُّوَلَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ رَعَايَا وَلَكِنْ مَا هَكُنَّ دَوَامٌ

وأما المنطقيون فقد جعلوا: إن ولو، أداة للزوم وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي وقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وورد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من أسرار هذا الفن. وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح وإذا كان لو للشرط في الماضي.

(فيلزم عدم الثبوت والمضى في جمليتها) إذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضى فلا يعدل في جمليتها عن الفعلية الماضية إلا لثبوتها ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال أن للوصل وهو مع قلته ثابت. نحو قوله عليه السلام: "اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ"<sup>(١)</sup>. و"إِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْ بِالسَّقَطِ"<sup>(٢)</sup>.

(فدخولها على المضارع في نحو: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٧].

﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] أي: لو قعتم في جهد

وهلاك.

(١) أخرجه البزار في البحر الزخار (٩٥)، وأخرجه الربيع بن حبيب (١٨)، وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٣٢٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٣٩١)، والبعثوني في معالم التنزيل (٨٤٦).

(لقصده استمرار الفعل فيما مضى وقتنا فوقنا).

والفعل: هو الإطاعة يعني أن امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار.

ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة يعني أن امتناع عنكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أن المضارع المثنى يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار المنفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه.

والمنفية يفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] رداً لقولهم أنا آمناء على أبلغ وجه وأكده كما في قوله تعالى.

﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصداً إلى استمرار الاستهزاء وتجده، وقتنا فوقنا.

(و) دخولها على المضارع.

(في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾) الخطاب لمحمد عليه السلام أو لكل من تأتى منه الرؤية.

﴿إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] أي: أروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعاً هي تحتهم أو ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أي لرأيت أمراً فظيماً.

(لتنزيله) أي: المضارع.

(منزلة الماضي لصدوره) أي: المضارع أو الكلام.

(عمن لا خلاف في أخباره). فهذا الحالة إنما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضي لكن عدل من لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في أخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق

الوقوع فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً فظيعاً.

(كما) عدل عن الماضي إلى المضارع.

(في ﴿رُبِمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]) لتزيله منزلة الماضي لصدوره عن لا خلاف في أخباره. وإنما كان الأصل ههنا هو الماضي لأنه قد التزم ابن السراج وابو علي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضياً. لأنها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا أنه يدهشهم احوال القيمة فيبهتون فإن وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك.

وقيل: هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم وأما على رأى من جعل لو اللتي للتمني حرفاً مصدرية فمفعول ﴿يَوَدُّ﴾ هو قوله: ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

(أو لا استحضار الصورة) عطف على قوله لتزيله يعني أن العدول إلى المضارع في نحو: "ولو ترى" إما لما ذكر وأما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا في أمرتهم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك.

(كما قال الله تعالى: ﴿فَشِيرٌ سَحَابًا﴾) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾ [فاطر: ٩].

(استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعني إثارة صورة السحاب مسخراً بين أسماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة. (وأما تنكيره) أي: تنكير المسند.

(فلا رادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف.

(كقولك: زيد كاتب وعمرو شاعر أو للتفخيم نحو هدى للمتقين) بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر تلك الكتاب.

(أو للتحقير) نحو: ما زيد شيئا.

(وأما تخصيصه) أي: المسند.

(بالإضافة) نحو: زيد غلام رجل.

(أو الوصف) نحو: زيد رجل عالم.

(فلكون الفائدة اتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة. واعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الإضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح.

وقيل: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوخ ولا شيوخ للفعل؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوخ فيخصصه وفيه نظر.  
(وأما تركه) أي: ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف.

(فظاهر مما سبق) في ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة.

(وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف) يعني أنه يجب عند تعريف المسند إليه إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية.

(بآخر مثله) أي: حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف سواء يتحدا الطريقتان نحو: الراكب هو المنطلق، أو يختلفان نحو: زيد هو المنطلق.

(أو لازم حكم) عطف على حكما.

(كذلك) أي: على أمر معلوم باخر مثله. وفيه هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة؛ لأنه العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر.

(نحو: زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معروفا.

(باعتبار تعريف العهد أو الجنس). وظاهر لفظ الكتاب أن نحو: زيد أخوك، إنها يقال لمن يعرف أن له اخا. والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف أن له اخا أو لم يعرف.

ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة: أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد وإلا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في الإيضاح إلى خلافه.

(وعكسها) أي: ونحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو. والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بأحديهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر فيجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبر، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك، قلت: زيد أخوك، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا: رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب.

(والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس.

(قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو: زيد الأمير) إذا لم يكن أمير سواه.

(أو مبالغة لكماله فيه) أي: لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس.  
 (نحو: عمرو الشجاع) أي: الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره  
 لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمير زيد  
 والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة  
 على عمرو.

والحاصل: أن المعرف بلام الجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان  
 الخبر معرفة أو نكرة وأن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على إطلاقه كما  
 مرو قد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو  
 السائر راكباً وهو الأمير في البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء  
 وتصفح تراكيب البلغاء.

وقوله قد يفيد بلفظ (قد) إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء: [الوافر]

إِذَا قَبَّحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ      رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلاً

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام  
 العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وأن امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل  
 القاصر.

(وقيل) في نحوك زيد المنطلق أو المنطلق زيد.

(الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر.

(لدلالته على الذات والصفة) متعينة.

(للخبرية) تقدمت أو تأخرت.

(لدلالته على أمر نسبي) لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه. ومعنى الخبر المنسوب والذات

هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوب.

فسواء قلنا: زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر وهذا رأى الإمام الرازي قدس الله سره.

(ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم) يعني أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا إليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا.

(وأما كونه) أي: المسند.

(جملة فللتقوى) نحو زيد قام.

(أو لكونه سببياً) نحو زيد أبوه قائم.

(لما مر) من أن أفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوى.

وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له فينعقد بينهما حكم.

ثم إذا كان متضمناً له لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابهاً للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوة فعلية هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير مبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببياً. وأما على ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه.

فإذا قلت: زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به.

فإذا قلت: قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للشبوت وامنع من الشبهة والشك. وبالجملة ليس الإعلام بالشئ بغتة مثل الإعلام به بعد التنبه عليه والتقدمة، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوى والإحكام فيدخل فيه نحو: زيد ضربته وزيد

مررت به وما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق.

وأما صورة التخصيص نحو: أنا سعت في حاجتك، ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على ما مر.

(واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعني: أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على احصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

(وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هي) أي: الظرفية.

(مقدرة بالفعل على الأصح) لأن الفعل هو الأصل في العمل. وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو: الذي في الدار أخوك.

وأجيب بأن الصلة من مضان الجملة بخلاف الخبر، ولو قال: إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح، لكان أصوب لأن ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح، ولا يخفى فساده.

(وأما تأخيره) أي: تأخير المسند.

(فلان ذكر المسند إليه أهم كما مر) في تقديم المسند إليه.

(وأما تقديمه) أي: تقديم المسند.

(فلتخصيصه بالمسند إليه) أي: لقصر المسند إليه على ما حققناه في ضمير الفصل لأن

معنى قولنا: (تيمي أنا) هو أنه مقصور على التيمية لا يتجاوزها إلى القيسية.

(نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] أي بخلاف خمور الدنيا) فإن فيها غولا.

فإن قلت: المسند هو الظرف أعني فيها والمسند إليه ليس بمقصود عليه بل على جزء منه أعني الضمير المجرور الراجع إلى خور الجنة.

قلت: المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خور الجنة لا يتجاوزة إلى الانصاف بفي خور الدنيا وإن اعتبرت النفي في جانب المسند، فالمعنى: أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوزة إلى عدم الحصول في خور الدنيا فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقي وكذلك قياس في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣] من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـ(على ربي) لا يتجاوزة إلى الاتصاف بـ(على) فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم.

(ولهذا) أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص.

(لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه.

(في) ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ولم يقل لا فيه ريب.

(ثلاثاً يفيد) تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن. وإنما قال: في سائر كتب الله تعالى؛ لأنه المعتبر في مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها.

(أو التنبيه) عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه.

(من أول الأمر على أنه) أي: المسند.

(خبر لا نعت) إذ النعت لا يتقدم على المنعوت. وإنما قال من أول الأمر لأنه ريباً يعلم

أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ.

(كقوله: [الطويل])

لَهُ هِمَمٌ لَا مُتَهَيِّ لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ<sup>(١)</sup>

حيث لم يقل: همم له.

(١) قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، يمدح النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة من الطويل.

وذكر بعضهم أنه ليكر بن النطاح في أبي دلف العجلي، ولعل الحامل له على هذا ما حكى أن أبا دلف لحق أكراداً قطعوا الطريق في عمله، وقد أردف فارس منهم رفيقاً له خلفه، فطعنهما جميعاً، فأنفذهما، فتحدث الناس أنه أنفذ بطعنة واحدة فارسين، فلما قدم من وجهه دخل عليه ابن النطاح، فأنشده قوله فيه من الكامل:

قالوا وينظّم فارسين بطعنة ..... يوم اللقاء ولا يراه جليلاً

لا تعجبوا فلو أن طول قناته ..... ميل إذن نظم الفوارس ميلاً

فأمر له أبو دلف بعشرة آلاف درهم، فقال بكر فيه أيضاً من الطويل:

لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعشَرَ جَوْدِهَا .. عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

وَلَوْ أَنَّ خَلَقَ اللَّهُ فِي جَسْمِ فَارِسٍ ..... وَبَارِزَةً كَانَ الْخَلْقُ مِنَ الْحُمْرِ

أَبَا دَلْفٍ بَوْرَكْتٌ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ ... كَمَا بَوْرَكْتٌ فِي شَهْرِهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ

فلما كانت هذه الأبيات موافقة لذلك البيت في الوزن والقافية، نسب ليكر بن النطاح المذكور، والذي يقول أنه ليس ليكر بن النطاح أنه لم يوجد في أخباره إلا الأبيات الثلاثة المذكورة، وهذا البيت جليل بالنسبة إليها، فلو كان منها لنص عليه بالذكر، ونقل بعضهم أن أعرابياً دخل على أمير فقال يمدحه من الطويل:

فَتَى تَهْرَبُ الْأَمْوَالَ مِنْ جُودِ كَفِّهِ .. كَمَا يَهْرَبُ الشَّيْطَانُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ

لَهُ هِمَمٌ لَا مُتَهَيِّ لِكِبَارِهَا ..... وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ

لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعشَرَ جَوْدِهَا ... عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

فقال له الأمير: احتكم، أو فوض إلي الحكم، فقال الأعرابي: بل احتكم بكل بيت ألف درهم، فقال المدحوق: لو فوضت إلينا الحكم لكان خيراً لك، فقال: لم يكن في الدنيا ما يسع حكمك، فقال: أنت في كلامك أشعر من شعرك، وأمر مكان كل ألف بأربعة آلاف.

والهمم: واحداً هممة، بالكسر وتفتح، وبه ما هم به من أمر ليفعل.

والشاهد فيه: تقديم المسند، وهو له للتنبيه من ول وهلة على أنه خبر لهمم، لا نعت له، إذ لو تأخر لتوهم أنه نعت له لا خيره.

وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي رضي الله عنه، وأمه الفريرة. ويكنى أبا الوليد، وهو من فحول الشعراء، وقد قيل: إنه أشعر أهل المدن، وكان أحد العمرين المخضرمين، عمر مائة وعشرين سنة: منها ستون في الجاهلية، وستون في الإسلام.

(أو التفاضل) نحو: سعدت بغرة وجهك الأيام.

(أو التشويق إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه؛ فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول، لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

(كقوله: ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله.

(تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيئاً.

(الدنيا) فاعل تشرق والعائد إلى الموصوف هو الضمير المجرور في وقوله.

(ببهجتها) أي: بحسنها ونضارتها، أي: تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها

والمسند إليه المتأخر هو قوله:

(شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر)<sup>(١)</sup>

(١) البيت لمحمد بن وهيب، من البسيط يمدح المعتصم، وأبو إسحاق: كنيته، واسمه محمد. حدث أبو محلم قال: اجتمع الشعراء على باب المعتصم، فبعث إليهم محمد بن عبد الملك الزيات، فقال لهم: إن أمير المؤمنين يقول لكم: من كان منكم يحسن أن يقول مثل قول النيمري في الرشيد من البسيط: خليفة الله إن الجود أودية..... أحلك الله منها حيث تجمّع من لم يكن يبني العباس معتصماً.. فليس بالصلوات الخمس يتفّع إن أخلف القطر لم تخلف غايلاً..... أو ضاق أمر ذكرناه فيتسع فليدخل وإلا فلينصرف، فقام محمد بن وهيب، فقال: فينا من يقول مثله، قال: وأي شيء قلت؟ فقال من البسيط:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها .. شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر  
فالشمس تحكيه في الإشراق طالعةً .... إذا تقطّع عن إدراكها النظر  
والبدر يحكيه في الظلماء منبجلاً..... إذا استنارت لياليه به الغرر  
يحكي أفاعيله في كل نائية..... الغيث والليث والصمصامة الذكور  
فالغيث يحكي ندى كفيه منمهاً .. إذا استهل بصوب الديمة المطر  
وربما صال أحياناً على حنق..... شبيهه صولته الضرغامه المصير  
والهندواني يحكي من عزائم..... صريمة الرأي منه النقض والمر  
وكلها مشبه شيئاً على حدة..... وقد تخالف فيها الفعل والصور

(تنبيه: كثير مما ذكر في هذا الباب) يعني باب المسند.

(والذي قبله) يعني باب المسند إليه.

(غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق.

وإنما قال كثير مما ذكر؛ لأن بعضها مختص بالباين كضمير الفصل المختص بها بين المسند إليه والمسند وككون المسند مفردا فعلا فإنه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائما. وقيل: هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير الباين كالتعريف فإنه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه. وفيه نظر؛ لأن قولنا جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير

وأنت جامع ما فيهن من حسن .... فقد تكامل فيك التمع والضررُ  
فالخلق جسم له رأس يدبُّه ..... وأنت جارحتاه السمع والبصرُ

فأمر بإدخاله وأحسن جائزته.

ومما يناسب هذا المقام ما حكاه المديني قال: بينا سكينه بنت الحسين رضي الله عنهما تسير ذات ليلة إذ سمعت حادياً يحدو ويقول من الرجز:

لولا ثلاثُ هُنَّ عيشُ الدهرِ

فقال لقائد قطارها: إلتق بنا هذا الرجل حتى نسمع منه ما هذه الثلاثة، فطالب طلبه لذلك حتى أتبعها، فقلت لغلام لها: سر أنت حتى نسمع منه، فرجع إليها فقال: سمعته يقول:

الماء والنوم وأم عمرو

فقال: قبحه الله! أتعبني منذ الليلة.

ومحمد بن وهيب خيري شاعر من أهل بغداد من شعراء الدولة العباسية وأصله من البصرة، وكان يستمخح الناس بشعره ويتكسب بالمديح، ثم توصل إلى الحسن بن سهل بوجاء بن أبي الضحاك ومدحه فأوصله إليه وسمع شعره فأعجب به واقتطعه إليه، وأوصله إلى المأمون حتى مدحه وشفع له فأسنى جائزته، ثم لم يزل منقطعاً إليه حتى مات، وكان يتشيع، وله مراتب في أهل البيت رضوان الله عليهم وهو متوسط بين شعراء طبقة.

١٦٤ ..... مختصر المعاني للتفتازاني

المسند إليه والمسند فضلا عن أن يجري كل منها فيه إذا يكفى لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم.

(والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أي: في البابين.

(لا يخفى عليه اعتباره في غيره هما) من المقاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.

## الباب الرابع

### أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ومهد لذلك مقدمة. فقال.

(الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه) أي: ذكر كل من الفاعل والمفعول أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(إفادة تلبسه به) أي: تلبس الفعل بكل منهما إما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه.

(لا إفادة وقوعه مطلق) أي: ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع عنه أو على من وقع عليه إذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا. (فإذا لم يذكر المفعول به.

(معه) أي: مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله.

(فالفرض أن كان اثباته) أي: إثبات الفعل.

(لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي: من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومته وخصوصه.

(نزل) الفعل المتعدى.

(منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور) في أن السامع يفهم منها أن الغرض الأخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه. فإن قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء.

(وهو) أي: هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم.

(ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل) حال كونه.

(مطلقا) أي: من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول.

(كناية عنه) أي: عن ذلك الفعل حال كونه.

(متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا) يجعل كذلك.

(الثاني كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩])

أي: لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد فالغرض إثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في أفراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام أو خاص.

وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "الْمُؤْمِنُ غَيْرُ كَرِيمٍ، وَالْمُنَافِقُ خَبٌّ لَيْثِيمٌ"<sup>(١)</sup>. حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلته إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح لاحد المتساويين على الآخر.

ثم ذكر في بحث حذف المفعول، أنه قد يكون للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله.

(١) ذكره الفتني بلفظه في تذكرة الموضوعات (٣٦)، ولكنه موجود بلفظ (والفاجر خب لثيم) عند الترمذي من حديث أبي هريرة (١٦٩٤)، وأخرجه أبو داود (٤٧٩٠)، وأخرجه أحمد في مسنده (٨٨٧٤)، وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٦٠٠٧)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠/١٩٥، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ١/٤٣.

(ثم) أي: بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية.

(إذا كان المقام خطايا) يكتفى فيه بمجرد الظن.

(لا استداليا) يطلب فيه اليقين البرهاني.

(افاد) المقام أو الفعل.

(ذلك) أي: كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا.

(مع التعميم) في أفراد الفعل.

(دفعاً للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون آخر. وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل

الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطآت

وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر. لا يقال إفادة التعميم في أفراد

الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا، أي: من غير اعتبار عموم ولا

خصوص. لانا نقول لا نسلم ذلك فإن عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم

كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود، ول بعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا

طائل تحتها فلم نتعرض لها.

(والأول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص.

(كقول البخري في المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله: [الخفيف]

(شَجَوْ حُسَاوِهِ وَحَظُّ عِدَاهُ      أَنْ يَرَى مُبْصِرًا وَيَسْمَعُ وَاِعْ)“

(١) البيت للبخري، من قصيدة من الخفيف، يمدح بها المعتز بالله بن المتوكل على الله، ويعرض بالمستعين

بالله أحمد بن المعتصم، أولها من الخفيف:

لِكَ عَهْدٌ لَدَيْ غَيْرِ مُضَاع ..... بَاتَ شَوْقِي طَوْعًا لَهُ وَتَزَاعِي

وَهَوَى كَلِمًا جَرَى مِنْهُ دَمْعٌ ..... أَيْسَ الْعَاذِلُونَ مِنْ إِقْلَاعِي

لَوْ تَوَلَّيْتُ عَنْهُ خَيْفَ رُجُوعِي .. أَوْ تَجَوَّزْتُ فِيهِ خَيْفَ ارْتِجَاعِي

إلى أن يقول في مدحها:

أي: أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر.

(محاسنه) وبالسمع.

(أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجدوا) نصب وعطف على

يدرك أي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة.

(إلى منازعته) الإمامة.

(سبيلا). فالحاصل أنه نزل يرى وسمع منزلة اللازم، أي: من يصدر عنه السماع

والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلها كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين

بمفعول مخصوص هو محاسنه. وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره

ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من

الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع اخفاؤها فأبصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر

الرائي إلا تلك الآثار ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار، فذكر اللازم وأراد الملزوم على ما

هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والإعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور

والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتفرد

بالفضائل. ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره.

يبعث الوفد في أسرة وجوه..... ساطع الضوء مستنير الشعاع  
من جبهير الخطاب يضعف.... فضلاً عند حالي تأمل واستماع

ويعده البيت، وهي طويلة.

والشاهد فيه: جعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً، بمفعول مخصوص، وهو هنا يرى ويسمع فإنه كما قال

الفتازاني رحمه الله تعالى نزلها منزلة اللازم: أي تصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص،

ثم جعلها كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص، هو محاسنه وأخباره، بادعاء الملازمة بين

مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذلك بين مطلق السماع وسماع أخباره، للدلالة على أن آثاره وأخباره

بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع، بل لا يبصر الرائي

إلا آثاره، ولا يسمع الواعي إلا أخباره، فذكر الملزوم وأراد اللازم، على ما هو طريق الكناية، ولا يخفى

فوات هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره، لما في التغافل عن ذكره والأعراض عنه من الابدان بأن فضائله

يكفي فيها أن يكون ذو بصر وسمع حتى يعلم أنه المتفرد بالفضل.

(وإلا) أي: وأن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله أو نفيه عنه مطلقاً بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور.

(وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على.

تعيين المفعول أن عاما فعام وأن خاصا فخاص، ولما وجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض فإشار إلى تفصيل الغرض بقوله.

(ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة) والارادة ونحوهما إذا وقع شرطا فإن الجواب يدل عليه ويبينه لكنه إنما يحذف.

(ما لم يكن تعلقه به) أي: تعلق فعل المشيئة بالمفعول.

(غريبا نحو فلو شاء لهداكم أجمعين) أي: لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين. فإنه لما قيل لو شاء علم السامع، أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده، فإذا جمع بجواب الشرط صار مبينا له وهذا اوقع في النفس.

(بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فإنه لا يحذف حيثنذ كما في نحو قوله:

[الطويل]

(قَلَو شتت أن أبكي دَمَا لبكيتَه) عليك وَلَكِن ساحة الصَّبْر أوسَع<sup>(١)</sup>

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به.

(وأما قوله: [الطويل]

(١) البيت للخرمي من قصيدة من الطويل يرثي بها أبا الهيثام، وأولها:

قضى وَطراً منك الحبيب المودُّع .. وحلَّ الذي لا يستطيع فيُدْفَعُ

إلى أن قال فيها:

وأعددتُه ذخرًا لكل مَلَمَّة .. وسهمُ الرزايا بالذخائر مُوَلِّعُ

وإني وإن أظهرتُ مني جلادةً .. وصانعتُ أعدائي عليه لموجعُ

ملكْتُ دموعَ العين حتى رددتها .. إلى ناظري إذ أعينُ القلب تدمعُ

ويعده البيت. والساحة: الفضاء بين الدور.

والشاهد فيه: ذكر المفعول وهو دماً لكون تعلق فعل المشيئة به غريباً.

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيته تفكراً<sup>(١)</sup>

فليس منه) أي: مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكراً بكيته تفكراً فلم يحذف منه مفعول المشيئة. ولم يقل لو شئت بكيته تفكراً لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم. وإنما لم يكن من هذا القبيل.

(لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكري لأنه أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمررت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدي إلى التفكير البتة والبكاء الثاني مقيد معدي إلى التفكير؛ فلا يصلح أن يكون تفسيراً للأول وبيانا له كما إذا قلت لو شئت أن تعطى درهما اعطيت درهمين كذا في "دلائل الإعجاز".

ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر. وقيل: يحتتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكراً بكيته تفكراً أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته.

(١) البيت لأبي الحسن علي بن أحمد الجوهري، من قصيدة من الطويل. والشوق: نزاع النفس وحرارة الهوى.

والشاهد فيه: أن عدم حذف المفعول فيه لانتفاء القرينة لا لغرابة المفعول، لأن المراد بالبكاء الأول في البيت البكاء الحقيقي، لا التفكري، فكأنه يقول: أفناني الشوق فلم يبق مني غير التفكير، فلو شئت البكاء وعصرت عيني ليسيل دمعها لم يخرج منها دمع وخرج بدله التفكير، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عنيه بكاء مطلق مبهم غير معدي إلى الفكر البتة، والبكاء الثاني مقيد معدي إلى التفكير فلا يصلح تفسيراً للأول وبيانا، كذا قاله الفتازاني نقلاً عن دلائل الإعجاز.

وفيه نظر؛ لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير تفكري يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على يكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير فافهم.

(وأما لدفع توهم إرادة غير المراد) عطف على إما لليان.

(ابتداء) متعلق بتوهم.

(كقوله: وكم ذدت) أي: دفعت.

(عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على إذا لم يعدل وكم خبرية مميها قوله من تحامل قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية وميها بفعل متعد وجبت الأتيان بمن لثلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت. وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه.

(وسورة أيام) أي: شدتها وصولتها.

(حززن) أي: قطعن اللحم.

(إلى العظم)<sup>(١)</sup> فحذف المفعول أعني اللحم.

(١) البيت للبحثري، من قصيدة من الطويل، يمدح أبا الصقر، وأولها:

أَعَنَ سَفْوِ يَوْمِ الْأَبْرِيقِ أَمْ حَلِمٍ ..... وَقُوفَ بَرِيحٍ أَوْ بَكَاءٍ عَلَى رَسْمِ  
وَمَا يُعَدِّدُ الْمَوْسُومُ بِالشَّيْبِ أَنْ يَرَى ... مُعَارَ لِبَاسٍ لِلتَّصَابِي وَلَا وَسْمِ  
تَحْبِرُ أَيَّامِي الْحَدِيثَاتُ أَنِّي ..... تَرَكْتُ السَّرُورَ عِنْدَ أَيَّامِي الْقُدَمِ  
وَأَوْلَعْتُ بِالْكَتْمَانِ حَتَّى كَانَنِي .. طَوَيْتُ عَلَى ضِغْنٍ مِنَ الدِّينِ أَوْ وَغَمِ  
فَإِنْ تَلَقَّنِي نِضْوَ الْعِظَامِ فَإِنَّهَا .... جَرِيرَةٌ قَلْبِي مِنْذُ كُنْتُ عَلَى جِسْمِي

وهو طويلة، فمنها في المديح:

كَأَنَّكَ مِنْ جِذْمٍ مِنَ النَّاسِ مَفْرِدٍ .. وَسَائِرُ مَنْ يَأْتِي الدَّيَّيَاتِ مِنْ جِذْمِ  
كَأَنَّ عَدْوًا مُلْتَمِي مَا تَقَارِبَتْ ..... بِنَا الدَّارُ إِلَّا زَادَ غَرْمَكَ فِي غُنْمِي

وبعده البيت، وبعده:

أَحَارِبُ قَوْمًا لَا أَسْرُ بِسُوْنِهِمْ .. وَلَكِنِّي أَرْمِي مِنَ النَّاسِ مَنْ تَرْمِي

(إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) أي: ما بعد اللحم يعني إلى العظم.

(أن الحز لم ينته إلى العظم) وإنما كان في بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم.

(وأما لأنه أريد ذكره) أي: ذكر المفعول.

(ثانيا: على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه.

(إظهار الكمال العناية بوقوعه) أي: الفعل.

(عليه) أي: على المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وأن كان كناية عنه.

[كقوله: [الحفيف]

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دُودًا وَمَجْدًا وَمَكَارِمًا مِثْلًا<sup>(١)</sup>

والذود: الطرد والدفع. والتحامل: تكليف الأمر المشق، يقال: تحامل علي فلان، إذا كلفه ما لا يطاق،

وسورة الأيام: شدتها وصلوتها واعتداؤها، والحز: القطع.

والشاهد فيه: حذف المفعول لدفع توهم إرادة غير المراد من الكلام ابتداء وهو هنا اللحم إذ لو ذكر لتوهم

قبل ذكر العظم أن الحز لم ينته إليه، فترك دفعا لهذا التوهم.

(١) البيت للبحثري، من قصيدة من الحفيف، يمدح بها المعتز لدين الله وأولها:

إن سير الخليل حين استقلأ ..... كان عونا للدمع لما اشتها

فالتوى حطة من الهجر ما ..... ينفك يشجي بها المحب ويبل

فاقلا في غلوة اللوم إني ..... زائد في الغرام إن لم تقلا

وهي طويلة، فمنها في المديح:

لم يزل حقك المقدم يمحو .... باطل المستعار حتى اضمحلا

وبعده البيت، وبعده: أنت أندى كفا، وأشرف أخلا .. قا، وأزكى قولا، وأكرم فعلا

يعرض بدم المستعين.

والسؤدد، بالهمز: السيادة. والمجد: نيل الشرف والكرم، أو لا يكون إلا بالآباء، والمكارم: فعل الكرم،

والمثل: الشبه.

والشاهد فيه: حذف المفعول لإرادة ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظ المفعول،

إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل عليه وترفعاً عن إيقاعه على ضميره، وإن كان كناية عنه، لأنه لو قال قد

طلبنا لك مثلاً لتاسب أن يقول فلم نجد، وفيه تفويت غرض إيقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل،

لكمال العناية بعدم وجدانه.

أي: قد طلبنا لك مثلاً فحذف مثلاً إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل.

(ويجوز أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا.

(ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصداً إلى المبالغة في التأدب معه حتى كأنه لا

يجوز وجود المثل له ليطلبه فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

(وإما للتعميم) في المفعول.

(مع الاختصار كقولك: قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة،

وهذا التعميم وأن امكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ.

(وعليه) أي: وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي: جميع عباده. فالمثال الأول يفيد

العموم مبالغة والثاني تحقيقاً.

(وإما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره. وفي

بعض النسخ.

(عند قيام قرينة) وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه. وما يقال من أن المراد عند قيام

قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ومع هذا جار

في سائر الأقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار.

(نحو: "أصغيت إليه" أي: أذنى وعليه) أي: على الحذف لمجرد الاختصار.

(قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي ذاتك). وههنا بحث وهو

أن الحذف للتعميم مع الاختصار أن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً

وأن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون إلا

لمجرد الاختصار.

(وأما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى: ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾ .

(﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣]) أي: وما قلاك وحصول الاختصار أيضا

ظاهر.

(وأما لاستهجان) ذكره) أي: ذكر المفعول.

(كقول عائشة) رضى الله تعالى عنها: " ما رأيت منه "" أي: من النبي عليه السلام.

(ولا رأى مني) أي: العورة.

(وإما لنكتة أخرى) كإخفائه أو التمكن من إنكاره أن مست إليه حاجة أو تعيينه حقيقة

أو ادعاء أو نحو ذلك.

(وتقديم مفعوله) أي: مفعول الفعل.

(ونحوه) أي: نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك.

(عليه) أي: على الفعل.

(لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا) واصاب في

ذلك.

(و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه.

(وتقول لتأكيد) أي: تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون أيضا لرد الخطأ في

الاشترار كقولك: زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرو، وتقول لتأكيد: زيدا

عرفت وحده، وكذا في نحو: زيدا أكرم وعمرو لا تكرم أمرا ونهيا، فكان الأحسن أن يقول

لإفادة الاختصاص.

(ولذلك) أي: ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع

الفعل على مفعول ما.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٨١٣)، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٨٤٤)، وأبو الشيخ

الأصبهاني في العظمة (٨١٩)، .

(لا يقال: ما زيدا ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص. وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره. نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره.

(ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا.

(وأما نحو: زيدا عرفته فتأكيد إن قدر) الفعل المحذوف.

(المفسر) بالفعل المذكور.

(قبل المنصوب) أي: عرفت زيدا عرفته.

(والا) أي: وأن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده.

(فتخصيص) أي: زيدا عرفت عرفته لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين التخصيص والتأكيد فالرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ.

(وأما نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [أفصلت: ١٧] فلا يفيد إلا التخصيص) لامتناع

أن يقدر الفعل مقدما نحو إما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين إما والفاء بل التقدير إما ثمود فهدينا هم بتقديم المفعول، وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بها فتقول إما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته فليتأمل.

(وكذلك) أي: ومثل زيدا عرفت في إفادة الاختصاص.

(قولك بزيد مررت) في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وما شيا حججت.  
(والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أي: لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق.

وإنما قال غالبا لأن اللزوم الكلي غير متحقق، إذا التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر أو رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾ [٣٠] ﴿ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوهُ ﴾ [٣١] ﴿ ثُمَّ فِي سُلَيْسَةَ ذَرَعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٢]، وقال: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴾ [الانفطار: ١٠] ﴿ فَأَمَّا النَّيِّمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [٩] ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩-١٠] وقال: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [النحل: ١١٨] إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام.

(ولهذا) أي: ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا.

(يقال في: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات خصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك.  
(وفي ﴿ لِإِلَهِ اللَّهِ تُخْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه إليه تخشرون لا إلى غيره ويفيد التقديم.

(في الجميع) أي: جميع صور التخصيص.

(وراء التخصيص) أي: بعده.

(اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم بيانه أعني.

(ولهذا يقدر) المحذوف.

(في بسم الله مؤخرا) أي: بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات باسم العزى، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم.

(وأورد ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]) يعني: لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لأن كلام الله تعالى أحق لرعاية ما تجب رعايته.

(وأجيب بأن الأهم فيه القراءة) لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، هذا جواب جار الله العلامة في الكشف. (وبأنه) أي: باسم ربك.

(متعلق بـ ﴿اقْرَأْ﴾ الثاني) أي: هو مفعول اقرأ الذي بعده.

(ومعنى) اقرأ.

(الأول: أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما في فلان يعطى ويمنع كذا في المفتاح.

(وتقديم بعض معمولاته) أي: معمولات الفعل.

(على بعض لأن أصله) أي: أصل ذلك البعض.

(التقديم) على البعض الآخر.

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي: عن الأصل.

(كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وإنما قال

في نحو ضرب زيد عمرا لأن في نحو ضرب زيد غلامه مقتضيا للعدول عن الأصل.

(والمفعول الأول في نحو اعطيت زيدا درهما) فإن أصله التقديم لما فيه من معنى

الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء.

(أو لأن ذكره) أي: ذكر ذلك البعض الذي يقدم.

(أهم) جعل الأهمية ههنا قسماً لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملاً له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له فيه معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم. فمراد المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض.

(كقوله: قتل الخارجي فلان) لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره.

(أو لأن في التأخير اخلاقاً ببيان المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨] فإنه لو أُخِّرَ قوله من آل فرعون عن قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾.

(لتوهم أنه من صلة ﴿يَكْتُمُ﴾ أي: يكتُم إيمانه من آل فرعون.

(فلم يفهم أنه) أي: ذلك الرجل كان (منهم) أي: من آل فرعون.

والحاصل: أنه ذكر للرجل ثلاثة أوصاف أنه مؤمن، ومن آل فرعون، ويكتُم إيمانه، قدم

الأول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني لثلاثا يتوهم خلاف المقصود.

(أو) لأن في التأخير اخلاقاً.

(بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾

[طه: ٦٧]) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآي على الألف.

## الباب الخامس

### القصر

في اللغة: الحبس. وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو: (حقيقي وغير حقيقي) لأن تخصيص شيء بشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً وهو الحقيقي. أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل إضافي كقولك ما زيد إلا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً.

وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.

(وكل واحد منهما) أي: من الحقيقي وغيره.

(نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة إلى صفة آخر لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

(وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات آخر.

(والمراد) بالصفة ههنا الصفة.

(المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير.

(لا النعت النحوي) أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل: أعجبنى هذا العلم، وتفارقهما في مثل: العلم حسن، ومررت بهذا الرجل.

وأما نحو قولك: ما زيد إلا أخوك، وما الباب إلا ساج، وما هذا إلا زيد، فمن قصر الموصوف على الصفة تقديراً إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخاً أو ساجاً أو زيدا.

(والأول) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(من الحقيقي نحو: ما زيد إلا كاتب، إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أي: غير الكتابة من الصفات.

(وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لأن للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا. إذا قلنا ما زيد إلا كاتب واردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال.

(والثاني) أي: قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي.

(كثير نحو: ما في الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد. (وقد يقصد به) أي: بالثاني.

(المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا: ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا وأما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو وأن كان حاصلًا لبكر وخالد.

(والأول) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون) صفة.

(أخرى أو مكانها) أي: تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى.

(والثاني) أي: قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي.

(تخصيص صفة بأمر دون) أمر.

(آخر أو مكانه). وقوله: دون أخرى معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى فإن المخاطب

اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحديهما ويتجاوز عن الأخرى ومعنى دون في

الأصل أدنى مكانا من الشيء يقال: هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم. ولقائل أن يقول: إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنتين كقولنا: ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجماً، وقولنا: ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد أن الكاتب زيد أو عمرو أو بكر، وإن أريد به الأعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر.

(فكل منهما) أي: فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كان واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف.  
(ضربان):

الأول: التخصيص بشيء دون شيء.

والثاني: التخصيص بشيء مكان شيء.

(والمخاطب بالأول من ضربي كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعني بالأول التخصيص بشيء دون شيء.

(من يعتقد الشركة) أي: شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، ويقولنا: ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة.

(ويسمى) هذا القصر.

(قصر أفراد لقطع الشركة) التي اعتقدها المخاطب.

(و) المخاطب.

(بالثاني) أعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين.

(يعتقد العكس) أي: عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، ويقولنا: ما شاعر إلا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد.

(ويسمى) هذا القصر.

(قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وأما من تساوى عنده الأمر أن أعني الاتصاف بالصفة المذكورة.

وغيرها في قصر الموصوف على الصفة واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين ويقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر زيدا وعمروا من غير أن يعلمه على التعيين.

(ويسمى) هذا القصر.

(قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب. فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر أفراد والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وأن تساويا عنده قصر تعيين.

وفيه نظر؛ لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فإن قولنا: ما زيد إلا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصص له بالقيام دون القعود.

ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الأفراد والقصد الذي ساء المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط.

(و شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عدم تنافي الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتباً أو منجماً لا كونه مفحماً أي غير شاعر لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر يناق الشاعرية.

(و) شرط قصر الموصوف على صفة.

(قلبا لتحقيق تنافيهما) أي: تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد إلا قائم كونه قاعداً أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يناق القيام. ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط لأن قولنا ما زيد إلا شاعر، لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف. لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب.

لأننا نقول إما الأول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتباً غير شاعر.

وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا، وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح: أن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف رحمه الله اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون إثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها. وفيه نظريين في الشرح.

(وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا فكل مثال يصلح لقصر الأفراد والقلب يصلح التعيين من غير عكس.

(وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره، فالأربعة المذكورة ههنا.

(منها العطف كقولك في قصره) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(أفرادا زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتباً بل شاعر) مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفى معطوف والثاني بالعكس.

(وقلنا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قائما بل قاعد). فإن قلت: إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر.

قلت: الفائدة فيه التبيه على رد الخطأ فيه إذ المخاطب اعتقد العكس فإن قولنا: زيد قائم وأن دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد.

(وفي قصرها) أي: قصر الصفة على الموصوف أفرادا، أو قلبا بحسب المقام.

(زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الأفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الأفراد.

وتحقق التنافي في القلب على زعمه أورد للقلب مثلا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فإن فيه مثلا واحدا يصلح لهما، ولما كان كل ما يصلح مثلا لهما يصلح مثلا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره، وهكذا في سائر الطرق.

(ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره) أفرادا.

(ما زيد إلا شاعر) قلبا.

(وما زيد إلا قائم وفي قصرها) أفرادا وقلبا.

(ما شاعر إلا زيد) والكل يصلح مثلا للتعين والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد

المخاطب.

(ومنها إنما كقولك في قصره) أفرادا.

(إنما زيد كاتب) قلبا.

(وإنما زيد قائم وفي قصرها) أفرادا وقلبا.

(إنما قائم زيد) وفي "دلائل الإعجاز": أن إنما ولاء العاطفة إنما يستعملان في الكلام

المعتد به لقصر القلب دون الأفراد. وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله:

(لتضمنه معنى ما وإلا) وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنها لفظان مترادفان إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وبين أن يكون الشيء الشيء، على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال:

(لقول المفسرين: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب معناه ما حرم الله عليك إلا الميتة و) هذا المعنى.

(هو المطابق لقراءة الرفع) أي: رفع الميتة، وتقرير هذا الكلام: أن في الآية ثلاث قراءات: حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها، وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي، فعلى القراءة الأولى ما في إنما كافة إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا إذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى. والمعنى: أن الذي حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر. (لما مر) في تعريف المسند من إن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد. فإذا كان إنما متضمنا معنى ما وإلا وكان معنى القراءة الأولى ما حرم الله عليكم إلا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية، وإلا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر، فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية في المبنى للفاعل ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا.

وأما على القراءة الثالثة: أعني رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن يكون ما كافة أي ما حرم عليكم إلا الميتة، وأن يكون موصولة أي أن الذي حرم عليكم وهو الميتة ويرجح هذا ببقاء أن عاملة على ما هو أصلها.

وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبها بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة.

(ولقول النحاة إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه) أي: سوى ما يذكر بعده إما في قصر الموصوف نحو: إنما زيد قائم فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه وأما في قصر الصفة نحو: إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو ويكر وغيرهما.

(ولصحة انفصال الضمير معه) أي: معه إنما نحو: إنما يقوم أنا فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره. ولهذا صرح باسمه فقال.

(قال الفرزدق: أنا الذائد)، من الذود وهو الطرد.

(الحامي الذمار) أي: العهد.

وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه.

(وإنما يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي) (١)

(١) البيت للفرزدق، من قصيدة من الطويل، وسببها أن نساء بني مجاشع بلغنهن فحش جرير بين، فأتين الفرزدق وهو مقيد، وقد تقدم في ترجمته أنه قيد نفسه لحفظ القرآن، فقلن: قبيح الله قيدك، وقد هتك جرير عودات نسائك فلحيت شاعر قوم، فأحفظته، ففك القيد، وقال:

ألا استهزأت مني سُويدة إذ رأته ..... أسيراً يداني خطوه حلق الحجل  
ولو علمت أن الوثاق أشدُّه ..... إلى النار قالت لي مقالة ذي عقل  
لعمري لئن قيَّدت نفسي لظالماً ..... سعيت وأرَضَعْتُ المطية في الجهل  
ثلاثين عاماً ما أرى من عماية ..... إذا برقت إلا أشد لها رجلي  
أتنتي أحاديثُ البَيْعِثِ ودونه ..... زرود فشاماتُ العقيق من الرمل  
فقلت: أظنُّ ابنُ الحبيثة أنني ..... غفلتُ عن الرامي الكنانةً بالنبل  
فإن يكُ قيدي كان نذراً نذرته ..... فهالني عن أحساب قومي من شغل

وبعده البيت، وبعده:

ولو ضاع ما قالوا ازرع منَّا وجدتهم .. شحاحاً على الغالي من الحسب الجزل

وهي طويلة.

لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وهو ليس بمقصوده. ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على الضرورة؛ لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا، وليست ما موصولة اسم إن، وأنا خبرها إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما.

(ومنها التقديم) أي: تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات على الفعل.

(كقولك في قصره) أي: قصر الموصوف.

(تيمى أنا) كان الأنسب ذكر المثالين لأن التيمية والقيسية أن تنافيا لم يصلح هذا مثلا لقصر الأفراد وإلا لم يصلح لقصر القلب بل للأفراد.

(وفي قصرها أنا كفيت مهمتك) أفرادا وقلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب.

(وهذه الطرق الأربعة) بعد اشتراكها في إفادة القصر.

(مختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي: التقديم.

(بالفحوى) أي: بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منم القصر وأن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك.

(و) دلالة الثلاثة.

والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمائه. والأحساب: جمع حسب، وهو ما يعد من مفاخر الآباء، أو هو المال أو الدين، أو الكرم أو الشرف في الفعل، أو الشرف الثابت في الآباء، وقد يكون الحسب والكرم لمن لا آباء له شرفاء، بخلاف المجدد كما تقدم.

ومثل قول الفرزدق قول عمرو بن معدي كرب من السريع:

فَدَّ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارِيَتُهَا ..... مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

والشاهد فيه: صحة انفصال الضمير مع إنما إلا أنه لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير، وهو أنا، واخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم، لصارت المدافعة مقصورة على أحسابهم دون غيرها، وليس هذا معناه، بل معناه أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره. وانظر معاهد التنصيص ٨٨/١.

(الباقية بالوضع) لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر.

(والأصل) أي: الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل.

(في الأول) أي: في طريق العطف.

(النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك) النص عليهما.

(إلا لكراهة الإطناب كما إذا قيل: زيد يعلم النحو الصرف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) أي: في هذين المقامين.

(زيد يعلم النحو لا غير) وأما في الأول فمعناه لا غير زيد أي لا عمرو ولا بكر وحذف

المضاف إليه من غير وبنى هو على الضم تشبيهاً بالغايات، وذكر بعض النحاة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس.

(أو نحوه) أي: نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك.

(و) الأصل (في) الثلاثة.

(الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفي وهو ظاهر.

(والنفي) أي: وجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلاء العاطفة.

(لا يجامع الثاني) أعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد إلا قائم لا قاعد، وقد يقع

مثل ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء.

(لأن شرط المنفي بلاء العاطفة أن لا يكون) ذلك المنفي.

(منفياً قبلها بغيرها) من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبه للمتبوع

لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيت، وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء. لأنك إذا

قلت: ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو

بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك، فإذا قلت: لا قاعد فقد نفيت عنه بلاء العاطفة

شيئاً هو منفى قبلها بباء النافية وكذا الكلام في ما يقوم إلا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات

النفي على ما صرح به في المفتاح.

وفائدته: الاحتراز عما إذا كان منفيًا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع ونحو ذلك كما سيجئ في بحث إنها، لا يقال هذا يقتضي جواز أن يكون منفيًا قبلها بلاء العاطفة الأخرى نحو: جاءني الرجال لا النساء لا هند، لأننا نقول الضمير لذلك الشخص أي بغير لاء العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفي شيء بلاء قبل الإتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره فإن المفهوم منه أن لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم.

(ويجامع) أي: النفي بلاء العاطفة.

(الأخيرين) أي: إنها والتقديم.

(فيقال: إنها أنا تميمي لا قيسي، وهو يأتيني لا عمرو، ولأن النفي فيهما) أي: في

الأخيرين.

(غير مصرح به) كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي.

(بلاء العاطفة منفيًا بغيرها من أدوات النفي، وهذا كما يقال: امتنع زيد عن المجيء، لا

عمرو) فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحاً بل ضمناً، وإنا معناه الصريح هو

إيجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نفيًا لذلك لا يجاب. والتشبيه بقوله: امتنع زيد عن

المجيء لا عمرو من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أن

المنفي بلاء العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في: إنها أنا تميمي لا قيسي؛ إذ لا دلالة

لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي امتناع مجيء عمرو لا ضمناً ولا صريحاً.

قال: (السكاكي شرط مجامعته) أي: مجامعة النفي بلاء العاطفة.

(الثالث) أي: إنها.

(أن لا يكون الوصف في نفسه مختصاً بالموصوف) لتحصل الفائدة.

١٩٠ ..... مختصر المعاني للتفتازاني

(نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الإنعام: ٣٦]) فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا من يسمع ويعقل بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذ القيام ليس مما يختص بزيد.

وقال الشيخ: (عبد القاهر لا تحسن) بجامعة الثالث.

(في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) إلى الصواب إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد.

(وأصل الثاني) أي: الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء.

(ان يكون ما استعمل له) أي: الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء.

(عما يجمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي: إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز. وفيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن إنما يكون الخبر من شأنه أن لا يجمله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح.

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد: ما هو إلا زيد إذا اعتقله غيره) أي: إذا

اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد.

(مصرا) على هذا الاعتقاد.

(وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أي: لذلك المعلوم.

(الثاني) أي: النفي والاستثناء.

(أفرادا) أي: حال كونه قصر أفراد.

(نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] صلى الله عليه وآله أي مقصور على

الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا

عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما.

(نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم اياه) أي: الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء واعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عليه الصلاة والسلام عندهم.

(أو قلبا) عطف على قوله أفرادا.

(نحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين. (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار.

(أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم بأن ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] أي مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها. ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا أن نحن إلا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله.

(وقولهم) أي: قول الرسل المخاطبين.

(﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١] من) باب.

(مجاراة الخصم) وارجاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته.

(ليعثر) الخصم من العثار وهو الزلة. وإنما يفعل ذلك.

(حيث يراد تبيكته) أي: إسكات الخصم والزامه.

(لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا: إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره. ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة؛ فلماذا أثبتوا البشرية لأنفسهم. وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم.

(وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك. وهذا مثال لاصل إنها أي الأصل في إنها أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك.

(إنها هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه عليه) أي: أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقاً على أخيه. والأولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الأخراج لا على مقتضى الظاهر.

(وقد ينل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي: إنها.

(قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُضِلِّحُونَ﴾ [البقرة: ١١]) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره.

(ولذلك جاء: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] للرد عليهم مؤكداً بما ترى) من ليراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات.

وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وله عناية. ثم لتأكيد به أن ثم تعقيبه بما يدل على التقرير والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون.

(ومزية إنها على العطف أنه يعقل منها) أي: من إنها.

(الحكمان) أعني الإثبات للمذكور والنفي عما عداه.

(معا) بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الإثبات ثم النفي نحو: زيد قائم لا قاعد،

وبالعكس نحو: ما زيد قائم بل قاعداً.

(وأحسن مواقعها) أي: مواقع إنها.

(التعريض نحو: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [الرعد: ١٩] فإنه تعريض بأن الكفار

من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر) أي: التأمل.

(منهم كطمعه منها) أي: كطمع النظر من البهائم.

(ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مرقع بين الفعل والفاعل) نحو: ما قام إلا

زيد.

(وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو: ما ضرب زيد إلا عمرا وما ضرب عمرا إلا زيد

والمفعولين نحو: ما أعطيت زيدا إلا درهما، وما أعطيت درهما إلا زيدا، وغير ذلك من

المتعلقات.

(ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل

قبل ما ضرب عمرا إلا زيد، ولو أريد القصر على المفعول قبل ما ضرب زيد إلا عمرا ومعنى

قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إليه الفاعل على المفعول. وعلى هذا قياس

البواقى فيرجع فى الحقيقة إلى قصر الصفة إلى الموصوف وبالعكس ويكون حقيقيا وغير

حقيقى أفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك.

(وقل) أي: جاز على قلة.

(تقديمها) أي: تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور.

(حال كونها بحالهما) وهو أن يلى المقصور عليه الأداة.

(نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول.

(وما ضرب إلا زيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل، وإنما قال بحالهما احترازا عن

تقديمها مع ازالتهما عن حالهما بأن يؤخر الأداة عن المقصور عليه كقولك فى ما ضرب زيدا

إلا عمرا ما ضرب عمرا إلا زيد، فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس

المقصود. وإنما قل تقديمها بحالهما.

١٩٤ ..... مختصر المعاني للتفتازاني

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره، وعلى هذا فقس، وإنما جاز على قلة نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.  
(ووجه الجميع) أي: السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين مبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك.

(أن النفي في الاستثناء المفرغ) الذي حذف منه المستثنى منه واعرب ما بعد إلا بحسب العوامل.

(يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه) لأن إلا للإخراج والإخراج يقتضي مخرجا منه.  
(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الأخراج.

(مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو: ما ضرب إلا زيد ما ضرب أحد، وفي نحو: ما كسوته إلا الجبة ما كسوته لباسا، وفي نحو: ما جاءني إلا راكبا ما جاءني كائنا على حال من الأحوال، وفي نحو: ما سرت إلا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الأوقات. وعلى هذا القياس.

(و) في (صفته) يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك. وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته.

(فإذا أوجبت منه) أي: من ذلك المقدر.

(شيء بإلا جاء القصر) ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتقاء.

(وفي إنما يؤخر المقصور عليه تقول: إنما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه.

(ولا يجوز تقديمه) أي: تقديم المقصور عليه بإنها.

(على غيره للالتباس) كما إذا قلنا في: إنما ضرب زيد عمرا إنما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا التباس فيه إذا المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم اوآخر وههنا ليس إلا مذكورا في اللفظ بل تضمنا.

كتاب مختصر المعاني ..... ١٩٥

(وغير كإلا في إفادة القصرين) أي: قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على

الموصوف أفراد وقلبا وتعيينا.

(و) في (امتناع مجامعته لاء) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما

شاعر غير زيد لا عمرو.